جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية و المحاسبية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي الطور الثاني

في ميدان: علوم اقتصادية وعلوم التسيير وعلوم تجارية

قسم: مالية و المحاسبة

التخصص: محاسبة وتدقيق

بعنوان :

مجالات مساهمة المراجع الخارجي في تحسين جودة القوائم المالية في البيئة المحاسبية الجزائرية

من إعداد الطالب: بوسعيد محمد هشام

نوقشت و اجيزت علنا بتاريخ 2019/05/17

أمام اللجنة المكونة من السادة:

- الأستاذ/زرقون عمر الفاروق ..... (جامعة قاصدي مرباح) رئيسا
- ألأستاذ بضياف عبد الباقي..... (جامعة قاصدي مرباح) مشرفا
- الأستاذ/كويسي محمد ..... (جامعة قاصدي مرباح) مناقشا

السنة الجامعية: 2019/2018

جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية و المحاسبية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي الطور الثاني

في ميدان: علوم اقتصادية وعلوم التسيير وعلوم تجارية

قسم: مالية و المحاسبة

التخصص: محاسبة وتدقيق

بعنوان :

مجالات مساهمة المراجع الخارجي في تحسين جودة القوائم المالية في البيئة المحاسبية الجزائرية

من إعداد الطالب: بوسعيد محمد هشام

نوقشت و اجيزت علنا بتاريخ 2019/05/17

أمام اللجنة المكونة من السادة:

- الأستاذ / زرقون عمر الفاروق..... (جامعة قاصدي مرباح) رئيسا
- الأستاذ/ بضياف عبد الباقي..... (جامعة قاصدي مرباح) مشرفا
- الأستاذ/كويسي محمد ..... (جامعة قاصدي مرباح) مناقشا

السنة الجامعية: 2019/2018

الإهداء

إلى الينبوع الذي لا يمل العطاء ، إلى الرمز الوفاء من ، إلى من رفعة يديها دعاء لي ، إلى من أدمعت لمرضي و فرحت بنجاحي ، إلى من تعلمت منها حسنا الحديث و حكمة التصرف و صراحة الكلام و طيبة القلبي إلى أمي الغالية

-جعلني الله سندا لها -

إلى قدوتي في الحياة و معلمي الأول إلى الذي كان عونا لي بعد الله أبي العزيز

- بارك الله في عمره -

إلي من حبهم يجري في عروقي إخوتي

إلى كل زملائي في الدفعة

إلى كل طالب علم

الشكر و العرفان

احمد الله الكريم الذي وهبني الصحة و ألهمني الصبر و الثبات فما أصبت في هذا العمل فبتوفيقه و فضله وما أخطئت فيه فمن نفسي و الصلاة و السلام على سيدنا محمد الصادق

الوعد الأمين

أتقدم بجزيل الشكر و العرفان إلى من دعمني بالتوجيه و لم يبخل على بالنصح اللازم و رشاد القيم

لانجاز هذه المذكرة الأستاذ الفاضل بضياف عبد الباقي

كما أتقدم بالشكر إلى الأساتذة المحترمين

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تعريف دور المراجع الخارجي في تحسين جودة القوائم المالية ، و قد تطرقنا من خلالها إلى مفهوم المراجعة بصفة عامة و يليها مفاهيم حول المراجع الخارجي ، وفي الجانب التطبيقي من المذكرة تطرقنا إلي عدد استمارات الاستبيان الموزعة الذي بلغ عدده 90 استمارة والتي وجهت إلى مديرية الضرائب و القبضات و البنوك التجارية ،كما استخدمنا الاختبارات و المعالجة الإحصائية المناسبة لتحليل نتائج الاستبيان بهدف الوصول إلي نتائج ذات دلالة تدعم موضوع الدراسة .

توصلنا بواسطة هذا إلي إثبات جميع الفرضيات المطروحة والتي أثبتت بأن للمهنة محافظ الحسابات أخلاقيات و إثبات الدور الكبير لمحافظ الحسابات في تحقيق الخصائص الرئيسية و الفرعية ومنه نستنتج دور الهام للمراجع الخارجي في التحسين من جودة القوائم المالية .

الكلمات المفتاحية : مراجع خارجي ، قوائم مالية ، أخلاقيات المهنة ، مستخدمي القوائم .

Résume :

Cette étude a pour objectif de définir le rôle de l'auditeur externe dans l'amélioration de la qualité des états financiers. Nous avons discuté du concept d'audit en général et des concepts de l'auditeur externe . L'aspect pratique de la note de service est le nombre de 90 formulaires de questionnaire distribués aux Direction des impôts, des poignées et des banques commerciales Nous avons également utilisé les tests et analyses statistiques appropriés pour analyser les résultats du questionnaire afin d'obtenir des résultats significatifs à l'appui du sujet de l'étude.

Nous avons ainsi établi toutes les hypothèses présentées qui prouvent l'éthique du comptable et le rôle primordial des comptables dans la réalisation des caractéristiques principales et subsidiaires et en découlent le rôle de l'auditeur externe afin d'améliorer la qualité des états financiers.

Mots-clés: auditeur externe, états financiers éthique professionnelle, utilisateurs de la liste.

فهرس المحتويات

قائمة المحتويات

المحتويات	الصفحة
الإهداء	
الشكر و العرفان	
ملخص	
قائمة المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
قائمة الملاحق	
مقدمة	
الفصل الأول : الأدبيات النظرية و التطبيقية	
تمهيد	02
المبحث الأول : مفهوم المراجعة في الفكر المحاسبي و المالي	03
المطلب الأول : تعريف المراجعة و أهدافها	03
المطلب الثاني: مبادئ و أهمية المراجعة	09
المبحث الثاني : مفاهيم أساسية حول المراجع الخارجي	12
المطلب الأول : تعريف المراجع و مهامه	12
المطلب الثاني :الصفات الشخصية للمراجع الخارجي	14
المطلب الثالث : أتعاب و مسؤوليات المراجع الخارجي	16
المبحث الثالث مفهوم القوائم المالية	18
المطلب الأول : تعريف القوائم المالية	18
المطلب الثاني : الخصائص النوعية للقوائم المالية و مستخدميها	19
المطلب الثالث : عرض القوائم المالية وطرق إعدادها ومبادئها المحاسبية	21
المطلب الثالث : دور المراجعين في تأكيد المصداقية للقوائم المالية	25
عرض و تحليل الدراسات السابقة	26
خلاصة الفصل	35

الفصل الثاني : دراسة ميدانية	
تمهيد	37
المبحث الأول : إعداد الاستبيان و معالجته	38
المطلب الأول : اختيار طريقة الاستبيان و إعداده	38
المطلب الثاني : مجتمع الدراسة و أدوات الاستبيان	39
المطلب الثالث : توزيع الاستبيان و حدود الدراسة	40
المبحث الثاني : معالجة الاستبيان و تحليل النتائج	41
المطلب الأول : التحليل الإحصائي و الوصفي للمتغيرات الديمغرافية	41
المطلب الثاني :تحليل نتائج الاستبيان حسب البيانات الشخصية	42
المطلب الثالث : تحليل نتائج الاستبيان	46
خلاصة الفصل	53
الخاتمة	55
المراجع	59
الملاحق	63

قائمة الجداول

الرقم	الجدول	الصفحة
01	الاستمارات الموزعة على أفراد العينة	42
02	مقياس الإجابة على بنود الاستبيان وفقا لمقياس لكارت الثلاثي	42
03	يوضح توزيع الفئات العمرية لعينة الدراسة	42
04	يوضح توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي لعينة الدراسة	44
05	يوضح توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية لعينة الدراسة	45
06	حساب المتوسط المرجح	46
07	يبين أراء عينة الدراسة حول أخلاقيات مهنة محافظ الحسابات	46
08	دور محافظ الحسابات في تحقيق الخصائص الرئيسية	48
09	دور محافظ الحسابات في تحقيق الخصائص الفرعية	50
10	نتيجة ألفا كرونباخ	52

قائمة الأشكال

الرقم	الشكل	الصفحة
01	يوضح الأهداف التقليدية للمراجعة	06
02	يوضح توزيع أفراد العينة حسب السن	43
03	يوضح توزيع أفراد حسب المؤهل العلمي	44
04	يوضح توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية	45

قائمة الملاحق

الملاحق
الاستبيان
نتائج تحليل الاستبيان باستخدام spss

مقدمة

مقدمة

يرى الكثير من مسؤول الشركات أن المراجع الخارجي يكتشف الأخطاء الموجودة بالقوائم المالية ، على رغم من القيود المفروضة عليه قيود الأتعاب و الزمن و المعايير و القوانين ، كما لا يمكن إعطاء عملية المراجعة تأكيدات نهائية تدل على أن القوائم المالية خالية من الأخطاء .

لنجاح مهنة المراجع الخارجي يجب أن تكون هناك ثقة بين طالبي خدمة المراجعة و عارضيها ، حيث نجد أن مسؤولية المراجع الخارجي تتعلق بالخدمات التي يقدمها من عملية إبداء الرأي الفني و المحايد على القوائم المالية و ذلك وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها ، و مدى عدالة تلك القوائم المالية للمشروع ونتيجة أعماله، فبرغم من وجود عارض بين مصالح كل هذه الأطراف يبقي الهدف الرئيسي لمهنة المراجعة هو إبداء الرأي حول مصداقية القوائم المالية لتعزيز الثقة بها ، تمهيدا لاستعمالها في اتخاذ القرارات بالرغم من أن الغرض الرئيسي لمهنة المراجعة هو إبداء الرأي حول سلامة و عدالة القوائم المالية لزيادة مصداقيتها إلا انه يبقي أمام عائق كبير يتعلق بكيفية إرضاء الأطراف المستفيدة من خدماته .

ومن خلال هذه الدراسة سنسلط الضوء على دور المراجع الخارجي في التحسين من جودة القوائم المالية فهناك العديد من الانتقادات وجهت للمهنة و لتوضيح مدى أثر ذالك على خدمة المراجع الخارجي في تحسين جودة القوائم المالية استخدمنا استمارة استبيان ووزعت على العاملين في مديرية الضرائب و القبضات و البنوك التجارية لدراسة هذه الإشكالية .

1. الإشكالية

بناء على ما تقدم يمكن طرح الإشكالية الأساسية لموضوعنا كما يلي :

ما مدى مساهمة المراجع الخارجي في تحسين جودة القوائم المالية في البيئة المحاسبية الجزائرية ؟

ولمعالجة هذه الإشكالية و العمل على الإحاطة بجوانب الموضوع التي تشكل محاور هذه الدراسة يمكن طرح التساؤلات التالية :

- هل يلتزم المراجع الخارجي بأخلاقيات المهنة المحاسبية أثناء أداء وظيفتيه ؟

- إلى أي مدى يسعى المراجع الخارجي في البيئة المحاسبية الجزائرية لتحقيق الخصائص الرئيسية و الفرعية ؟

- ما ور المراجعين في اثبات مصداقية القوائم المالية ؟

1. الفرضيات :

وبناء على ما سبق يمكن تقديم إجابات على تساؤلات السابقة المطروحة في شكل فرضيات كما يلي:

- ❖ يحرص المراجع الخارجي على الالتزام بأخلاقيات المهنة المحاسبية أثناء أداء وظيفته .
- ❖ يسعى المراجع الخارجي في البيئة الجزائرية إلى تحقيق الخصائص الرئيسية للمهنة المحاسبة بحرصه على أن تعبر المعلومات المالية عن واقع المؤسسة بصدق و أن تصف جميع الأحداث والمعاملات في المؤسسة .
- ❖ يسعى المراجع الخارجي في البيئة الجزائرية إلى تحقيق الخصائص الفرعية بحرصه على أن تتوفر الميزانية المالية ، جدول حسابات النتائج ، جدول التدفقات على كافة المعلومات الإلزامي الإفصاح بها لتوفير قوائم مالية ذات جودة و مصداقية .

2. أسباب اختيار الموضوع :

أن اختيارنا لهذا الموضوع كان لعدة اعتبارات منها ما هو موضوعي وما هو ذاتي :

الأسباب الموضوعية :

- ✓ الإشكالية ترتبط بمجال التخصص الدراسي .
- ✓ الدور الفعال الذي يمكن أن يساهم به المراجع الخارجي في لتحسين جودة القوائم المالية هو اكتشاف الأخطاء الموجودة بالقوائم المالية

الأسباب الذاتية :

- ✓ الميول و الرغبة الشخصية في الاستفادة من موضوع البحث .
- ✓ التعرف أكثر على واقع عمل المراجع الخارجي .

✓ قياس مدى مصداقية القوائم المالية في البيئة المحاسبية الجزائرية .

أهمية الدراسة :

- أن المسؤولية الأساسية تقع على عاتق المؤسسة الاقتصادية و عرض القوائم المالية وان مسؤولية مراجع الحسابات تكون في إبداء الرأي حول مصداقية ووضوح المعلومات التي تتضمنها .
- أن مراجع الحسابات يعطي معلومات أوسع عن الماضي و المستقبل و أن يتحمل مسؤولية اكبر في تقديرات المحاسبية التي تقوم بها الإدارة و في اكتشاف التلاعب و الغش و التصرفات الغير القانونية و مسؤوليته عن الاستمرارية .

وعليه فان أهمية البحث تتمركز بشكل جوهري على مدى مساهمة المراجع الخارجي في الحياة الاقتصادية في المجتمعات المختلفة لتحقيق أهداف و غايات مستخدمي القوائم المالية و تمكينهم من اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة .

أهداف الدراسة :

✓ تقديم إضافة علمية

✓ الميل الشخصي للموضوع ذات الصلة بتخصص محاسبة و التدقيق

✓ تسليط الضوء على دور المراجع الخارجي قي التحسين من جودة القوائم المالية .

منهج البحث و الأدوات المستخدمة :

❖ المنهج الوصفي : تم إتباعه في الإطار النظري في البحث من خلال التعريف بالمراجعة و أهدافها و أهميتها ، و تعريف المراجع الخارجي وكذا مهامه و صفاته و، و مفهوم القوائم المالية و ذلك اعتماد على الكتب و الدراسات السابقة .

❖ منهج تحليلي : حيث تمت معالجة الدراسة الميدانية باستخدام الاستبيان ثم استنتاج أسئلة ما جاء في الجزء النظري للدراسة ، و قد تم الاعتماد في التحليل عل بعض البرامج الإحصائية Spss بالإضافة إلى برنامج معالج الجداول Excel .

هيكل البحث :

لدراسة الموضوع دراسة وافية ، سنتناول الدراسة في فصلين ، تسبقهم في ذلك مقدمة و تليهم خاتمة أما محتوي الفصلين فكان كالتالي :

- الفصل الأول : قمنا فيه بدراسة مفهوم المراجعة في الفكر المحاسبي و المالي من خلال التعريف بها و المعايير المنظمة لهذه العملية وتطرقنا في المبحث الثاني إلي التعريف بالمراجع الخارجي و مهامه و أهم صفاته و المبحث الثالث قمنا بعرض القوائم المالية من خلال التعريف بها ، و ذكر أهميتها و خصائصها مع بيان الترتيبات الخاصة لإعدادها معا ابراز دور المراجعين في كيفية التحسين من جودة القوائم المالية .
- الفصل الثاني : تضمن الجانب التطبيقي طرق و إجراءات الدراسة الميدانية و تحديد و تقديم مجتمع الدراسة و الأدوات المستخدمة فيها و كذا النتائج المتوصل إليها و مناقشتها من أجل استقصاء أرائهم في الموضوع و تحليلها و تقييم استيعابهم للمشكل المطروح في الدراسة .

الفصل الأول

الإطار النظري للمراجعة

و المراجع الخارجي

ومفهوم القوائم المالية

تمهيد

المراجعة نشأت وتطورت نتيجة لزيادة الحاجة للخدمات التي تقدمها ؛ فالمراجعة بشكل عام تهدف إلى التحقق من مدى صحة و سلامة المعلومات و البيانات المالية و الإدارية و التشغيلية للمؤسسة و مدى التزام العاملين بداخلها بتطبيق السياسات و القواعد و الإجراءات الموضوعية لتسير أنشطتها ، بغرض تفادي مختلف الأخطاء و حماية ممتلكات من حالات الغش و الاختلاس .

يتمكن المراجع من تحقيق الأهداف المرجوة من عملية المراجعة في ظل معاييرها ، إذ تملي على المراجع تكوين ملف للعمل و تحديد الوسائل الكفيلة لإثبات الأحداث التي يتسنى من ورائها وكشف الأخطاء و الغش و القيام بفحص العمليات التي تقوم بها المؤسسة و التحقق من عناصر القوائم المالية لها .

تعتبر القوائم المالية من أهم أنواع التقارير المحاسبية ، و تعتبر القوائم المالية ذو فائدة كبيرة لإدارة الوحدة الاقتصادية ، لأنها توضح مدى نجاحها أو فشلها في استغلال كمية الموارد الاقتصادية الموضوعة تحت تصرفها ، كما أن القوائم المالية تمثل المصدر الرئيسي للمعلومات المالية للجهات الخارجية التي تهتم بأعمال الوحدة الاقتصادية .

لذلك سنتطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية :

المبحث الأول : مفهوم المراجعة في الفكر المحاسبي و المالي

المبحث الثاني : مفاهيم أساسية حول المراجع الخارجي

المبحث الثالث : مفهوم القوائم المالية

المبحث الأول : مفهوم المراجعة في الفكر المحاسبي و المالي

إن تطور المراجعة و ظهورها جاء تبعا لتطور الحياة البشرية اجتماعيا و اقتصاديا عبر العصور وجاء ذلك لتلبية حاجة المجتمع المتزايدة من البيانات و المعلومات الموثوقية والعاملة بمدى الأمان عند تسيير أنشطة الشركات و المؤسسات و مدى تحقيقها الأهداف التي أسست من اجلها بغية اتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة .

ومن خلال هذا البحث سوف نقوم بإعطاء لمحة تاريخية عن المراجعة و أهدافها و مبادئها منذ النشأة إلى يومنا هذا فأصبحت فن له أساليبه و علم له أصوله .

المطلب الأول : تعريف المراجعة و أهدافها

لقد تركزت التعاريف المختلفة للمراجعة على بيان أهدافها و مجالات عملها منذ نشأتها حتى ألان .

الفرع الأول : تعريف المراجعة

لقد تعددت الجوانب التي تم التطرق إليها في تعريفات المراجعة ،وهذا باختلاف الأطراف و الهيئات الصادرة عنها ورغم الاختلاف الشكلي بين هذه المفاهيم إلا أنها تصب في نفس الهدف .

ونذكر أهم هذه التعريفات للمراجعة فيما يلي :

أولا: المراجعة هي أداة فعالة تخدم المؤسسة أو الشركة بشكل خاص ثم الاقتصاد الوطني بشكل عام وذالك عن طريق الكشف عن حالات التزوير و الغش و التلاعب أم وجدت وتصحيح الأخطاء المرتكبة .[1]

ثانيا : عرفها خالد أمين على أنها فحص أنظمة الرقابة الداخلية و السندات و البيانات و الحاسبات و الدفاتر الخاصة بالمشروع تحت التدقيق فحصا انتقادينا منظم يقصد الخروج برأي فني محايد عن مدى

[1] – فتحي عبد اللطيف ، **مصطلحات تهم مراجع الحسابات نشرة المجتمع العربي للمحاسبين القانونيين** ،العدد 10 تشرين اول 2002 ص 15 .

مصداقية القوائم المالية عن الوضع المالي لذلك المشروع ، وفي نهاية فترة زمنية معلومة ، ومدى تصورها لنتائج أعماله من ربح و خسارة ن تلك الفترة .[1]

ثالثا : عرفها الأستاذ المختار بلعيبود بأنها عملية رقابة تمارس من طرف مهنيين من اجل المصادقة على صحة ومصداقية القوائم المالية السنوية للمؤسسة محل المراجعة .[2]

رابعا :والمراجعة أيضا أسلوب من أساليب الرقابة حيث تشمل مجموعة من الإجراءات التي يتخذها المراجع بهدف فحص أعمال الغير وذالك للحكم على مدى سلامة التنفيذ وفقا للتعليمات و القواعد السابق تحديدها و التي يلتزم بها القائمون على تنفيذ المهام ورفع تقرير عن نتيجة الفحص إلى من يهمهم الأمر .[3]

خامسا : عرفت الجمعية المحاسبية الأمريكية المراجعة على أنها عملية منظمة للحصول على القرائن المرتبطة بالعناصر الدالة على الإحداث الاقتصادية و تقييمها بطريقة موضوعية لغرض التأكيد من درجة مسايرة العناصر للمعايير الموضوعية ، ثم توصيل نتائج ذالك إلى الأطراف المعينة .[4]

الفرع الثاني : أهداف المراجعة

تطورت المراجعة عبر العصور وهذا التطور انعكس على أهدافها فانتقلت من أهداف تقليدية إلى أهداف حديثة فمن الأهداف التقليدية نذكر منها :

أولا : الأهداف التقليدية

- اكتشاف حالات الغش و الأخطاء في الدفاتر و السجلات محاسبية
- مساعدة الإدارة على وضع السياسات الملائمة و اتخاذ القرارات الإدارية المناسبة
- التأكد من صحة البيانات و القوائم المالية و مدى الاعتماد عليها
- إبداء الرأي فني استنادا إلى أدلة و براهين عند عدالة القوائم المالية

[1] mokhtar belaiboud ,pratique de L'audit ,Berit Editions , Alger, 2005,

[2] – محمد سمير الصبان ، **نظرية المراجعة و آليات التطبيق**،الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 2003، ص 06

[3] – محمد احمد خليل ، **المراجعة و الرقابة** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ،2003 ، ص 06

[4] – خاالد امين عبد الله ، **علم تدقيق الحسابات من الناحية النظرية** ، مطبعة الاتحاد ، عمان – الأردن ، 1980 ، ص 10

- مساعدة الدوائر المالية للمؤسسة في تحديد الوعاء الضريبي
- التأكد من وجود رقابة داخلية جيدة لتقليل من ارتكاب الأخطاء
- المشاركة في تخطيط الاقتصاد الوطني بمساعدة الجهات الحكومية لتحقيق الأهداف الحديثة

للمراجعة ونذكر منها:

- مراقبة الخطط و السياسات و متابعة درجة التنفيذ و أسباب الانحراف .
- تقييم الأداء و نتائج الأعمال المحققة من قبل المؤسسات .
- تحقيق أقصى كفاية اقتصادية و إنتاجية .
- اكتشاف الأخطاء الجوهرية في الدفاتر و السجلات المحاسبية .
- المصادقة على الوثائق المالية و تقارير المودعة من طرف الإدارة .[1]

[1]– حسين القاضي ، دحدوح حسين ، **أساسيات التدقيق في المعايير الأمريكية و الدولية** ، مؤسسة الوراقة ، عمان ، 1999 ، ص 15

الشكل رقم 01 : يوضح الأهداف التقليدية للمراجعة [1]

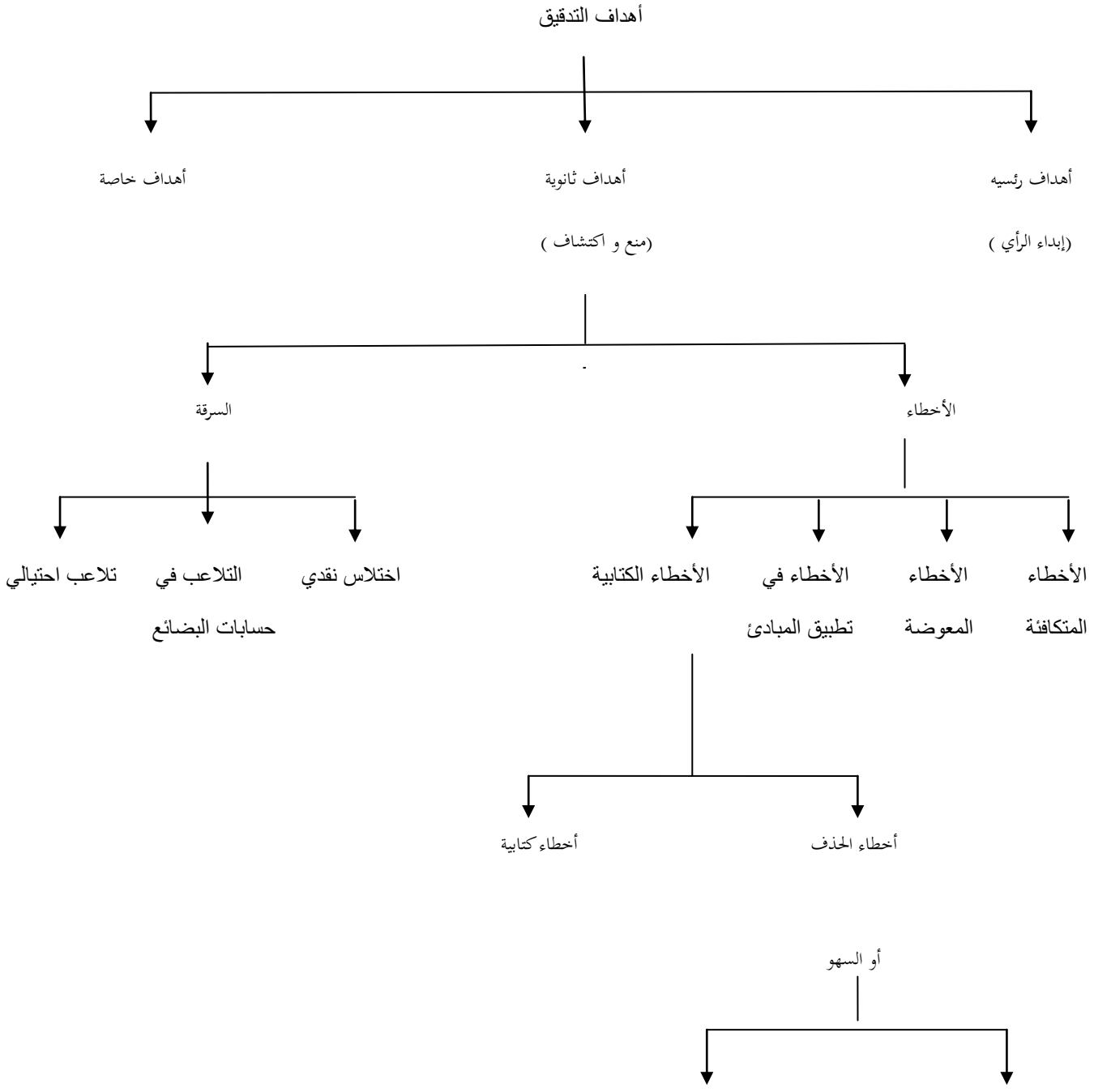

[1] - اغسان فلاح المطارنة ، **تدقيق الحسابات المعاصر الناحية النظرية** ، دار المسيرة ، عمان ، 2006،ص18

حذف جزئ حذف كلي

المصدر : اغسان فلاح المطارنة ، تدقيق الحسابات المعاصر الناحية النظرية ، دار المسيرة ، عمان ، **2006**،ص **18**

ثانيا : الأهداف الحديثة للمراجعة

من خلال ما سبق نجد أن الأهداف الأساسية للمراجعة تكمن في :

حصر هذه الأهداف فيما يلي :

- تقيم نتائج الأعمال وفقا للأهداف المرسومة
- تحقيق أقصى كفاية إنتاجية ممكنة عن طريق منع الإسراف في جميع نواحي النشاط .
- مراقبة الخطط و متابعة تنفيذها و مدى تحقيق الأهداف و تحديد الانحرافات و أسبابها و طرق معالجتها .
- تحقيق أقصى قدر ممكن من الرفاهية لإفراد المجتمع بالإضافة إلى الأهداف العامة التي تطرقنا لها، هناك أهداف أخرى عملية و ميدانية نذكر منها ما يلي :

1. **الوجود و التحقيق** : يسعى مراجع الحسابات في المؤسسة إلى التأكد من أن جميع الأصول و الخصوم و جميع العناصر الواردة في الميزانية و في القوائم المالية الختامية الموجودة فعلا ، مثلا بالنسبة لمخزون السلعة كمية معينة بمبلغ معين عند تاريخ معين فيسعي المراجع إلى التحقق من هذه المعلومات من خلال الجرد الفعلي أو المادي للمخزونات .[1]
2. **الملكية و المديونية** : هنا يجب على المدقق أن يتأكد عن طريق الوثائق القانونية من ملكية المؤسسة لكل الأصول الواردة في الميزانية ، و إن الديون مستحقة فعلا من الأطراف الأخرى و قد تكون هذه الأخيرة عن طريق المصادقات مثلا .[2]
3. **الشمولية و الكمال**: بما أن الشمول هو من بين أهم الخصائص الواجب توفرها في المعلومات بات من الضروري على نظام المعلومات المحاسبية توليد معلومات معبرة و شاملة على كل الأحداث التي تمت من خلال احتواء هذه المعلومات المقدمة على المعطيات و المركبات الأساسية التي تمد بصلة إلى

[1] - محمد القيومي ، عوض لبيب ، **أصول المراجعة** ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، 1991 ، ص 11

[2] – محمد أمين مازون ،**التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية و مدى إمكانية تطبيقيها في الجزائر** ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية ، جامعة الجزائر ،الجزائر ، 2011 ، ص 7 ،ص8

الحدث ، بغية الوصول إلى الشمولية ينبغي التأكد من دقة و صحة البيانات المحاسبية المثبتة بالدفاتر و السجلات .

4. **التقييم و التخصيص** : تهدف المراجعة من خلال هذا البند إلى ضرورة تقييم الأحداث المحاسبية وفقا للطرق المحاسبية المعمول بها كطرق اهتلاك الاستثمارات أو إطفاء المصاريف الإعدادية و تقييم المخزونات ثم تخصيص هذه العملية في الحسابات المعنية .

5. **العرض و الإفصاح** : تسعي الأطراف الطالبة للمعلومات المحاسبية إلى الحصول على المعلومات ذات مصداقية و معبرة عن الوضعية الحقيقة للمؤسسة من خلال الإفصاح هذا الأخيرة على المخزونات نظام معلومات المحاسبية و المتمثلة في المعلومات التي أعدت وفق معايير الممارسة المهنية ، إن هذه المعلومات التي تعتبر قابلة للفحص من طرف المراجع ليثبت صحة الخطوات التي تمت داخل النظام و التأكد من مصداقيتها من خلال التمثيل الحقيقي لوضع المؤسسة لإبداء رأى فني .[1]

يسعى المراجع من خلال عملية المراجعة إلى إبداء رأى فني محايد حول المعلومات المحاسبية الناتجة عن النظام الوالد لها ، لذلك ينبغي على هذه الأخيرة وفي إطار ما تمليه المراجعة للقيام بالفحص و التحقق من لعناصر الآتية :

- مراقبة عناصر الخصوم
- مراقبة عناصر الأصول
- تقيم الهيكل التنظيمي
- تقيم الأهداف و الخطط
- تقييم الأداء داخل النظام و المؤسسة ككل
- محاولة كل أنواع الغش ، الأخطاء و التلاعب
- التأكد من التسجيل السليم لكل الأعباء و النواتج التي تخص السنوات السابقة
- التأكد من التسجيل السليم للعمليات

[1]- محمد التوهامي طواهير ، مسعود صديقي ، **مراجعة و تدقيق الحسابات** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون ، الجزائر ، 2003 ، ص 18

انطلاقا مما ذكرناه سابقا نستطيع أن نقول بان المراجع يستطيع أن يبدي رأيا فنيا محايدا حول مدى الالتزام بتطبيق المبادئ المحاسبية وعن صدق و صراحة و مصداقية المعلومات الناتجة عن نظام المعلومات المحاسبية .

الفرع الثالث : أنواع المراجعة

1. **مراجعة داخلية** : تلجأ إليها المؤسسة لإحكام عملية الرقابة الداخلية المستويات التنفيذية ، وهي أداة مستقلة تعمل داخل المؤسسة للحكم و التقييم لخدمة أهداف الإدارة في مجال الرقابة.
2. **مراجعة خارجية** : هي المراجعة التي تتم بواسطة طرف من خارج المؤسسة (المراجع الخارجي) حيث يكون مستقلا عن إدارة المؤسسة ،يهدف بشكل رئيسي إلى تقديم رأى محايد ومستقل حول القوائم المالية . [1]

المطلب الثاني: مبادئ و أهمية المراجعة

إن أهمية و مبادئ المراجعة تتمثل في كونها وسيلة تخدم جهات كثيرة ذات مصلحة مع المؤسسة سواء كانت أطرافا داخلية أو خارجية إذ تعتمد إلى حد كبير على البيانات المحاسبية لاتخاذ قرارات ورسم خطط مستقبلية ، ومن بين المستفيدين من المراجعة تجد :

الفرع الأول : مبادئ المراجعة

لكي نتناول مبادئ المراجعة لابد أن نقوم بتحديد أركانها والتي تتمثل في كل من :

- الفحص
- التقرير

واستنادا إلى ذالك فان مبادئ المراجعة يمكن تقسيمها إلى صنفين :

أولا : المبادئ المرتبطة بركن الفحص

[1] - عبد الله عبد الله سعيد أبو سرعة ، **التكامل بين المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية** ، مذكرة ماجستير ، غير منشورة ، الجزائر ، 2010/2009، ص 26-25-24-23

1. مبدأ التكامل – الإدراك الرقابي: يعني المعرفة التامة بطبيعة أحداث المؤسسة و أثارها الفعلية المحتملة علة كيانها .
2. مبدأ الشمول في مدى الفحص الاختياري : يعني أن يشمل مدى فحص جميع أهداف المنشأة الرئيسية و الفرعية و كذالك جميع التقارير المالية المعدة بواسطة المنشأة مع مراعاة الأهمية النسبية لهذه التقارير .
3. مبدأ الموضوعية في الفحص : نشير إلى ضرورة الإقلال إلى أقصى حد ممكن من التقدير الشخصي و ذالك بالاستناد إلى العدد الكافي من أدلة الإثبات التي تأيد رأي المدقق و تدعمه خصوصا اتجاه العناصر و المفردات التي تعتبر ذات أهمية كبيرة نسبيا كتلك التي يكون احتمال حدوث الخطأ اكبر من غيرها
4. مبدأ الفحص : مدى الكفاية الإنتاجية لما لها من أهمية في تكوين الرأي الصحيح لدى المراجع من نظام القيادة و السلطة و الحوافز و الاتصال و المشاركة .[1]

ثانيا : المبادئ المرتبطة بركن التقرير :

1. مبدأ كفاية الاتصال : يشير إلى مراعاة أن يكون تقرير مدقق الحسابات أداة لنقل العمليات الاقتصادية للمنشأة لجميع المتقدمين لها بصورة حقيقة تبعث الثقة بشكل يحقق الأهداف المرجوة من إعداد هذه التقارير .
2. مبدأ الإفصاح : يشير إلى مراعاة أن يفصح المراجع عن كل ما من شأنه توضيح مدى تنفيذ الأهداف للمنشأة ، ومدى التطبيق للمبادئ و الإجراءات المحاسبية و التغيير فيها ، و إظهار المعلومات التي تأثر على دلالة التقارير المالية و إبراز جوانب الضعف في أنظمة الرقابة الداخلية و المستندات و الدفاتر و السجلات .
3. مبدأ الإنصاف : يشير إلى مراعاة ان تكون محتويات تقرير المراجع ، وكذا التقارير المالية منصفة لجميع المرتبطين و المهتمين بالمنشأة سواء داخلية او خارجية .

[1] – أمال بن يخلف ، **المراجعة الخارجية في الجزائر** ، شهادة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، الجزائر ، 2010 ، ص 42 ص 43 .

4. مبدأ السببية : يشير إلى مراعاة ان يشمل التقرير تفسير واضح لكل تصرف غير عادي يواجه به المراجع ، وان تبنى تحفظاته و مقترحاته على أسباب حقيقة و موضوعية .[1]

الفرع الثاني : أهمية المراجعة

ان أهمية المراجعة تتمثل في كونه وسيلة تخدم جهات كثيرة ذات مصلحة معا المؤسسة سواء كانت أطراف داخلية أو خارجية إذ تعتمد إلى حد كبير على البيانات المحاسبية لاتخاذ القرارات ورسم خطط مستقبلية .

مستقبلية ، ومن بين المستفيدين من المراجعة تجد :

1. **إدارة المؤسسة** : تعتمد إدارة المؤسسة على المراجعة بشكل كبير خاصة في عملية التخطيط المستقبلي لتحقيق أهدافها المسطرة مسبقا ، و بالتالي فان مصادقة المراجع على قوائمها سيمنحها درجة كبيرة من الثقة و يزيد من نسبة الاعتماد عليها ، كما يعتبر مفتاح الحكم على مستوى أداء أعضاء الإدارة .[2]
2. **الملاك و المساهمين** : ان ظهور شركات المساهمة ذات الامتداد الإقليمي و انفصال الإدارة عن الملاك عزز من أهمية الملاك و المساهمين : ان ظهور شركات المساهمة ذات الامتداد الإقليمي و انفصال الإدارة عن الملاك عزز من أهمية التدقيق ، فكان لابد من طرف يضمن التسيير الأمثل لأموال المساهمين ومنع حدوث اختلاس و تلاعبات ، كما أن تقرير مراجع الحسابات يساهم في جلب مستثمرين جدد يضمن لهم اكبر عائد ممكن .
3. **الدائنين و الموردين** : يعتمد هؤلاء على تقرير المراجع بصحة و سلامة القوائم المالية و يقومون بتحليلها لمعرفة المركز المالي و القدرة على الوفاء بالالتزام وكذا درجة السيولة لدى المؤسسة، ما يضمن لهم تحصيلهم لحقوقهم لدى المؤسسة.[3]

[1] - أمال بن يخلف ، مرجع سابق ، ص 43 ص 44 .

[2] - إبراهيم عثمان شاهين ، **المراجعة دراسات معاصرة و حالات عملية** ، دار الهاني للطباعة و النشر ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، مصر ، 1981 ص 40 .

[3] - إبراهيم عثمان شاهين ، **المراجعة دراسات معاصرة و حالات عملية** ، **مرجع سابق، ص** 43 .

4. **الزبائن**: اهتمام هذه الشريحة بالمعلومات ينحصر بمعرفة استمرارية الوحدة الاقتصادية و خاصة عند ارتباطهم معها بمعاملات طويلة الأجل ، و إذا كانوا معتمدين عليها كمورد رئيسي و أساسي للبضاعة أو المواد الأولية .
5. **العاملين** : هم و المجموعات المماثلة لهم مهتمون بالمعلومات المتعلقة باستقرار وربحية أرباب عملهم ، كما أنهم مهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تقييم قدرة المشروعات على دفع مكافأتهم ومنافع التقاعد و توفر فرص العمل.
6. **البنوك و مؤسسات الإقراض الأخرى**: بغرض توسيع نشاطاتها او لمواجهة عسر مالي ، تلجأ المؤسسات إلى القروض من المؤسسات المالية ، غير ان هذه الأخيرة عليها معرفة درجة الخطر ومعرفتها لقدرة المؤسسات على السدادة مستقبلا ، وتعود في ذالك إلى تقرير مراجع الحسابات تأذي يؤكد صدق القوائم المالية و تمثيلها للمركز المالي للمؤسسة .
7. **الهيئات الحكومية** : تعتمد بعض أجهزة الدولة عل البيانات التي تصدرها المشروعات في العديد من الأغراض منها النشاط الاقتصادي أو رسم السياسات الاقتصادية للدولة أو فرض الضرائب وهذه جميعها تعتمد على بيانات واقعية و سليمة ، وقد بينت لجنة الاتحاد الدولي للمحاسبين عند إصدار المعايير عام 2002 ان أهمية المراجعة (المصلحة العامة) تكون في : [1]

- يساعد خبراء الضرائب في بناء الثقة و الكفاءة عند تطبيق العادل للنظام الضريبي ؛
- يساعد في وضع القرارات الإدارية و السليمة ؛
- استغلال موارد المؤسسات بكفاءة عالية .

المبحث الثاني : مفاهيم أساسية حول المراجع الخارجي

يختص هذا المبحث بإعطاء نظرة على الأوضاع الحالية لمهنة المراجع الخارجي من ناحية تعرفها حسب التشريع الجزائري و كذالك من ناحية الإعداد العلمي و المهني للمراجعين ، تحديد الأتعاب ، الصفات الشخصية ، أنواع المراجعين و أخيرا مهام المراجع في الجزائر .

المطلب الأول : تعريف المراجع الخارجي و مهامه

مراجع الحسابات الذي يقوم بالتدقيق والفحص و للاطمئنان من سلامة معاملات و الاقتصادية للمنشاة

[1] - عبد الفتاح الصحن و آخرون ، **أسس المراجعة الخارجية** ، المكتب الحديث ، مصر ، 2017

الفرع الأول : تعريف المراجع الخارجي

كما عرف الراجع الخارجي حسب المادة 22 من القانون رقم 01/10 المؤرخ في 29 جوان 2010 ، لعدد 42 ، و التي نصت على كل شخص يمارس بصفة عادية باسمه الخاص و تحت مسؤوليته ، مهنة المصادقة على صحة حسابات الشركة و الهيئات و انتظامها و مطابقتها لأحكام التشريع المعمول به .[1]

الفرع الثاني : مهام المراجع الخارجي

حسب ما نصت عليه المادة 23 يضطلع محافظ الحسابات بالمهام الآتية :

- يشهد بان الحسابات السنوية منظمة و صحيحة و مطابقة تماما لنتائج عمليات السنة المنصرمة وكذا الأمر بالنسبة للوضعية المالية و ممتلكات الشركات و الهيئات؛
- فحص صحة الحسابات السنوية و مطابقتها للمعلومات المبينة في تقرير التسيير الذي يقدمه المسيرون للمساهمين أو الشركاء أو حاملي الحصص .
- يبدي رأيه في شكل تقرير خاص حول إجراءات الرقابة الداخلية المصادق عليها من طرف مجلس الإدارة و مجلس المديرين او المسير ؛
- يقدر شروط إبرام الاتفاقيات بين الشركة التي يراقبها و المؤسسات او الهيئات التابعة لها او بين المؤسسات و الهيئات التي تكون فيها للقائمين بالإدارة او المسيرين للشركة المعينة مصالح مباشرة او غير مباشرة .
- يعلم المسيرين و الجمعيات العامة او هيئة المداولة المؤهلة بكل نقص قد يكتشفه او اطلع عليه ،ومن طبيعته ان يعرقل استمرار استغلال المؤسسة او الهيئة ، وتخص هذه المهام فحص وثائق الشركة او الهيئة و مراقبة مدى مطابقة المحاسبة للقواعد المعمول بها ، دون التدخل في التسيير .

كما نصت المادة 24 عندما تعد الشركة او الهيئة حسابات مدمجة او حسابات مدعمة ، يصادق محافظ الحسابات أيضا على صحة و انتظام الحسابات المدعمة و المدمجة و صورتها الصحيحة و ذالك على أساس الوثائق المحاسبية و تقرير محافظي الحسابات لدي الفروع أو الكيانات التابعة لنفس مركز القرار .[2]

[1] – **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية** ، العدد 42 ، الصادر في 11 جويلية ، 2010 ، ص 07 ص 08

[2] – **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية** ، العدد 42 ، مرجع سابق ، ص 10 ص 11 .

وحسب المادة 25 فانه يترتب عن مهمة محافظ الحسابات إعداد :

- تقرير المصادقة بتحفظ أو بدون تحفظ على النظام و صحة الوثائق السنوية و صورتها الصحيحة أو عند الاقتضاء، رفض المصادقة المبرر .
- تقرير المصادقة على الحسابات المدعمة أو الحسابات المدمجة عند الانقضاء .
- تقرير خاص حول الاتفاقيات المنتظمة .
- تقرر خاص حول تفاصيل أعلى خمس تعويضات .
- تقرير خاص حول الامتيازات الخاصة الممنوحة للمستفيدين .
- تقرير خاص حول تطور نتيجة السنوات الخمس الأخيرة و النتيجة حسب السهم أو حسب الحصة الاجتماعية .
- تقرير خاص حول إجراءات الرقابة الداخلية .
- تقرير خاص في حالة ملاحظة تهديد محتمل على استمرار الاستغلال. [1]

تحديد معايير التقرير و أشكال و أجال إرسال التقارير إلى الجمعية العامة والى الأطراف المعينة عن طريق التنظيم و أخيرا حسب نص المادة 27 فانه : تحدد عهدة محافظ الحسابات (3) بثلاث سنوات قابلة لتجديد مرة واحدة . لا يمكن تعين نفس محافظ الحسابات بعد عهدتين متتاليتين إلا بعد مضي (3) ثلاث سنوات .

في حالة عدم المصادقة على حسابات الشركة او الهيئة المراقبة خلال سنتين (2) متتاليتين يتعين على محافظ الحسابات إعلام وكيل الجمهورية المختص إقليميا بذالك .

وفي هذه الحالة لا يجري تحديد عهدة محافظ الحسابات .[2]

المطلب الثاني : الصفات الشخصية للمراجع الخارجي

يجب أن تتوفر في المراجع الخارجي صفات مكتسبة سواء أثناء دراسته أو أثناء ممارسته لواجبه المهني ، ومن هذه الصفات التي يجب أن يتحلى بها مراجع الحسابات م يلي :

[1] – **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية** ، العدد 19 ، الصادر بتاريخ 2009/03/25 ،

[2] - **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية** ، مرجع سابق، العدد 42

- أن يكون سيد نفسه لا سلطان عليه غير ضميره ، وان يضع مصلحة عمله فوق مصلحته من حيث الأولوية .
- أن يكون متشبعا بالروح العلمية ، ملما بالقوانين و التشريعات المتصلة بعمله مثل القوانين المنظمة للمهنة ، وقانون الشركات و الضرائب .... الخ
- أن يكون كتوما و أمينا يحتفظ بأسرار المشروعات التي يقوم بالتدقيق حساباتها ، و لا يستخدم ما يطلع عليه من أسرار لفائدة أي مؤسسة أخرى .
- آن يكون إلى جانب ما يتحلى به من عمق معلوماته في المحاسبة متتبعا لاتجاهاته الحديثة متفهما للمراجعة و أصولها .[1]
- أن يكون صبورا جدا لأن اكبر جانب من عمله ذو طبيعة روتينية كثيرا ما تدعو إلى الملل ، و عليه أن يمنح عمله من روحه ووجدانه مما يكسب ذالك العمل الحيوية التي تقلل من الملل و السأم .
- أن لا يوافق على أي عملية إلا إذا كان قد تفهم طبيعتها و اقتنع بصحتها ، و لا يضره في ذالك أن يستفسر عن تلك العمليات من أي موظف مهما كان منصبه لأنه إذا ما تعالى على الاستفسار أو الخجل منه فانه قد يوافق على أخطاء يكتشفها بعد ذالك قد نالت من سمعته اكبر مما ناله من الاستفسار ، هذا إذا اعتبر الاستفسار هدرا للسمعة العملية لان المعروف أن مراجع الحسابات هو ذو ثقافة خاصة قانونية و دفترية ، ولا يعيه أن يطلب رأي الفنين و المختصين في حالة اعترضته عملية تتطلب منه البحث في توجيهها المحاسبي و دراسة ملابستها الصناعية و الفنية لأنه ليس من المفروض منه أن يكون على دراية بكل الأمور .
- أن لا يخرج عن دائرة اختصاصه ، و إذا ما طلب منه إسداء نصيحة فنية تتصل بعمله ، عليه إعطاؤها دون الإلحاح على تنفيذها إلا إذا كانت تعدل من نقص في النظام المحاسبي ولا يمكن به استخراج نتائج الأعمال ، فعليه عندها أن يطالب من جهاز المحاسبة بتنفيذها
- أن يكون في مستوى اجتماعي و ثقافيي يضارع أعضاء مجلس الإدارة كي يكون على اقل تقدير ممتلكا لتلك الشخصية التي تؤهله مناقشتهم الند للند ، بحيث لا يقع بأي بصورة من الصور تحت

[1] – أمين عبد الله ،**علم تدقيق الحسابات** ، دار وائل للنشر و التوزيع ، الطبعة الرابعة ، عمان ، الأردن ، بدون سنة نشر .

سيطرتهم آو نفوذهم و أن يقول رأيه خالصا و صريحا وان يتمسك بهذا الرأي حتى النهاية ما دام يعتقد انه على حق ، كما يجب عليه أن يملك من قوة الشخصية ما يمكنه أن يقول 'لا' إذا اقتضى الأمر قول هذه الكلمة .

- أن يكون ذا ضمير حي هدفه الإخلاص في عمله مع التمسك بآداب سلوك العمل
- أن يكون متمكنا من لغته قادرا على التعبير بها تحدثا و كتابة بكل وضوح و اقتدار
- أن يكون أمينا لا يشهد إلا بعد التأكد و اليقين ، و أن يكون يقظا حاضر البديهة وواقعيا لا يتأثر بالآخرين .
- أن يكون ذا اطلاع واسع متتبعا للتطورات في حقل تخصصه و الحقول ذات الصلة كالإحصاء و الاقتصاد و الإدارة .[1]

المطلب الثالث : أتعاب و مسؤوليات المراجع الخارجي

سوف نقوم بذكر قيمة أتعاب المراجع الخارجي مع تحديد مسؤولياته

الفرع الأول : أتعاب المراجع الخارجي

بالإشارة إلى أتعاب المراجع الخارجي في الجزائر تحدد من طرف الجمعية العامة او الهيئة المؤهلة المكلفة بالمداولات و هذا ما تسنه المادة 37 من القانون 10-01 المؤرخ في 29 جوان ، سنة 2010 و التي تنص على :

- لا يمكن لمحافظ الحسابات أن يتلقى أي اجر او امتياز مهما يكن شكله .
- ولا يمكن احتساب الأتعاب في أي حال من الأحوال ، على أساس النتائج المالية المحققة من الشركة أو الهيئة المعينة ، وذالك خلافا لما كان معمول به في السابق حيث كانت الأتعاب تحدد وفقا لسلم مضبوط قانونيا .[2]

الفرع الثاني : مسؤوليات المراجع الخارجي

محافظ الحسابات يمارس مهنته تحت مسؤوليته الخاصة و كل من يعملون تحت مسؤوليته من مساعديه الخبراء يختارهم هو ، و من هنا يخضع محافظ الحسابات إلى ثلاثة أنماط من المسؤوليات :

- المسؤولية المدنية .

[1] - امين عبد الله ، مرجع سابق ، ص 111

[2] - **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية** ، مرجع سابق ، العدد 42

- المسؤولية الجزائرية .
- المسؤولية التأديبية . [1]

المسؤولية المدنية : تنتج المسؤولية لمدقق الحسابات عن أضرار لحقت إما بالعميل أو بالطرف الثلث أو امتناع المدقق عن تنفيذ العقد آو التعمد بإلحاق الضرر أو عدم الوفاء بالالتزام نشأ عن سياسات اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية و شروط العقد معا ، كذالك يعتبر المدقق مسئولا أمام الطرف الثالث في الغش و الإهمال.

و يحتمل محافظ الحسابات المسؤولية العامة عن العناية بمهمته و يلتزم بتوفير الوسائل دون نتائج . و يكون المراجع مسئولا تجاه الشركة و تجاه الغير و عليه تعويض الضرر المادي و المعنوي الذي لحق بهؤلاء في حالة ارتكاب أخطاء و تقصير ، غير انه لابد من إثبات أن الضرر ناتج بصفة مباشرة أو غير مباشرة من تلك الأخطاء وذالك لتقصير . [2]

ومن أهم نواحي القصور التي تتعرض المراجع الخارجي

للمسؤولية المدنية نجد :

- حالة إهمال المراجع أثناء قيامه بأداء عمله و عدم بذل العناية المهنية اللازمة .
- عدم وقوع المراجع في بعض الأخطاء أثناء مراجعته .
- عدم قيامه أصلا بالمراجعة . [3]

المسؤولية الجزائية : يجد المراجع نفسه مسئولا جزائيا عند مخالفته بعض نصوص قانون العقوبات في الحالات الآتية ، وهذا إذا استثنينا حالة عدم التصريح بالأعمال الغير شرعية لوكيل الجمهورية

- تقديم معلومات كاذبة حول وضعية المؤسسة .
- عدم احترام سر المهنة . [4]

[1] – غسان فلاح المطارنة ، **تدقيق الحسابات المعاصرة الناحية النظرية** ، دار المسير للنشر و التوزيع و الطباعة ، الأردن ، 2006 ، ص 99

[2] – **المادة 59 من قانون 01** / 10 ،مرجع سابق ،ص10 .

[3] – محمد السيد السريا ، **أصول و قواعد المراجعة و التدقيق الشامل (معايير و القواعد و مشاكل التطبيق العلمي)** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 2007، ص 06 .

[4] – محمد بوتين ، **مراجعة و مراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2003،ص 37 .

المسؤولية التأديبية : يتحمل محافظ الحسابات مسؤوليته أمام اللجنة تأديبية للمجلس الوطني المحاسبي حتى بعد استقالته من مهامه كل مخالفة او تقصير تقني او أخلاقي في القواعد المهنية أثناء ممارسته وظيفته .

وتتمثل العقوبات التأديبية التي يمكن اتخاذها وفق ترتيبها التصاعدي حسب خطورتها في :

- الإنذار
- التوبيخ
- التوقيف المؤقت لمدة أقصاها 06 أشهر
- شطب من جدول المحافظين

يقدم كل من طعن ضد هذه العقوبات التأديبية أمام الجهات القضائية المختصة ؛ طيقا للإجراءات القانونية المعمول بها ، وعليه نجد ان محافظ الحسابات شخص مستقل مهمته إبداء رأي فني محايد ، و يتمتع بمجموعة من الحقوق إلا انه مسئول عن كل تقصير في أداء واجبه .[1]

المبحث الثالث : مفهوم القوائم المالية

القوائم المالية هي النتاج النهائي للمحاسبة حيث يتم في النهاية تلخيص جميع البيانات التي يتم تسجيلها في دفاتر المؤسسة للمعرفة أكثر عن القوائم المالية سوف نقوم بتعريفها .

المطلب الأول : تعريف القوائم المالية

هناك عدة تعريفات مختلفة للقوائم المالية ، لكنها تشترك جميعا في العناصر الأساسية لها و تختلف فقط من حيث المصطلحات المستخدمة أو من حيث التركيز على عنصر معين دون الأخر .

التعريف الأول :

عرفت القوائم المالية بأنها مجموعة كاملة من الحسابات تتضمن : الميزانية ، قائمة حساب النتيجة ، قائمة تدفقات الخزينة ، قائمة تغير الأموال الخاصة و الملاحق ، و الهدف من هذه القوائم تقديم المعلومات عن الوضعية و الأداء المالي من اجل اتخاذ القرارات الاقتصادية .[2]

التعريف الثاني :

[1] – محمد بوتين ، مراجعة و مراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق ، مرجع سابق .

[2] – pascal Barenton . Normes IAS/IFRS Application Aux Etats Financiers . DOUNOD. Paris ،2eme édition ،2006 .

هي تلك الكشوف المالية التي يجب ان تعرض بصفة وفية للوضعية المالية للكيان و حالته المالية كما تضبط تحت مسؤولية المسيرين وتعد في اجل أقصاه (4أشهر) من تاريخ إقفال السنة المالية المحاسبية ، توفر الكشوف المالية معلومات تسمح بإجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة ، مع ضرورة عرض البيانات المالية بالعملية الوطنية .[1]

التعريف الثالث :

ومن جهة أخرى عرفت القوائم بأنها عبارة عن المنتج النهائي للمحاسبة ، حيث تتمثل في تقارير او كشوف تلخص قدرا كبيرا من البيانات و المعلومات لصالح أطراف عديدة داخل و خارج المؤسسة بقصد اتخاذ قرارات معينة .[2]

من التعريفات السابقة نستنتج أن القوائم المالية يجب أن تكرس لخدمة المستثمرين و مساعدتهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية اللازمة مع إلزامية تزويدهم بالمعلومات المحاسبية الملائمة من اجل تقديم نظرة مستقبلية أفضل .

المطلب الثاني : الخصائص النوعية للقوائم المالية و مستخدميها

الفرع الأول : الخصائص النوعية :

هي تلك الصفات النوعية للقوائم المالية التي تجعل المعلومات الواردة في القوائم المالية مفيدة لمستخدمي هاته القوائم والتي يجب اتخاذها بعين الاعتبار عند اتخاذ القرارات .

- **قابلية الفهم**

ويقصد بقابلية الفهم خلو البيانات من الغموض بحيث يسهل فهمها لتحقيق الفائدة منها بمهني ان المعلومات و البيانات المعبر عنها بالقوائم المالية يجب ان تكون بسيطة وواضحة و خالية من التعقيد .[3]

الملائمة

يجب ان تكون المعلومة المقدمة في القوائم المالية ملائمة لاحتياجات متخذي القرار في الوقت المناسب كما يجب ان تكون المعلومة المقدمة مؤثرة في القرار ، و تتأثر ملائمة المعلومة بطبيعتها و

[1] - حسب القانون 07-11 تعرف القوائم المالية بأنها الكشوف المالية .
[2] - عبد الستار كبيسي ، الشامل في المحاسبة ، دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن ، ط 2 ، 2010 ، ص 481 .
[3] - وصفي عبد الفتاح ابو المكارم ، سمير كمال محمد ، **المحاسبة المالية** ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، اسكندرية ، مصر ، 2000 ، ص 26 .

أهميتها النسبية ففي بعض الحالات تعتبر طبيعة المعلومة لوحدها كافية لتحديد ملائمتها وفي و في حالات يكون لطبيعة و مادية المعلومة أهمية لتحديد ملائمتها .

- **الموثوقية**

كي تكون المعلومة مفيدة عليها ان تكون موثوق ويعتمد عليها و لكي تمتلك هاته الخاصية أي الموثوقية يجب ان تخلو من الأخطاء الجوهرية و عدم التحيز .[1]

- **القابلية للمقارنة**

وهنا يجب ان يتسنى لمستخدمي القوائم المالية مقارنة القوائم المالية للمؤسسة عبر الزمن و تقييم مركزها المالي و أدائها و مقارنة قوائم هذا الأخير معا قوائم مؤسسات أخرى .[2]

الفرع الثاني : مستخدمو القوائم المالية

الأطراف المهتمة بتحليل القوائم المالية متعددة ، كما تتنوع أغراض استخدامها لتلك المعلومات و ذالك وفقا لتنوع علاقتهم بالمؤسسة من جهة أخرى ، و الأطراف المستعملة و المستفيدة من معلومات القوائم المالية هم :

1/ المحللين الماليين : المستثمرين الذين يملون عملاتهم ، فان اي خلل في القوائم و الإيضاحات ينعكس على صحة التحليل و بالتالي على قرارات العملاء في البيع و الشراء ، و يرى البعض ان القائم بالتحليل المالي يعتمد أساسا على القوائم المالية بإجراء المقارنات و استخراج النسب التي تساعدهم على اتخاذ القرار المناسب .

2/ المدققين : يعتبر المدقق وكيل المساهمين فكل الأطراف تعتمد على تقريره الذي يقوم بدوره بمراجعة هذه القوائم المالية و يبدي رأيه الفني المحايد وتتمثل وسيلة المدقق في إظهار وجهة نظره في اثأر تقلبات الظواهر الاقتصادية في إعداد حسابات النتائج .

[1] – هيني فان جريوننج رضوان ، **معايير التقارير الدولية** ، ترجمة طارق عبد العال حماد ، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ، مصر ، 2006 .

[2] – وصفي عبد الفتاح ابو المكارم ، سمير كمال محمد ، **المحاسبة المالية** ، مرجع سابق .

3/ **الهيئات الحكومية** : تعد الجهات الحكومية و الرقابية صاحبة مصلحة في المؤسسة و نجاح معدلات أدائها الاقتصادي المرتفع ، بذالك تضمن هاته الجهات مقدرة على سداد الضرائب بانتظام . [1]

4/ الجمهور العام : تساعد البيانات المالية الجمهور العام عن طريق تزويدهم بالمعلومات المتعلقة باتجاهات أنشطة المؤسسة و المستجدات المتعلقة بأنشطتها و فرص ازدهارها .[2]

5/ الموردون و العملاء : يهتم هاذين الطرفين بالحصول على معلومات تمكنهم من اتخاذ القرار لذا فهم يستخدمون التقارير المالية في دراسة قدرة المؤسسة و يركزون على هذه المعلومات بدرجة أكبر عند وجود تعاملات طويلة الأجل .

6/ العاملون : يهتم العاملون بالمعلومات المتعلقة باستقرار وربحية المؤسسة من أجل معرفة قدرتها على دفع التعويضات، وتوفير الكافات ، منافع التعاقد و توفير فرص العمل .

7/ الدائنين : يهتم الدائنين بالمعلومات المتعلقة بآجال الاستحقاق و القدرة على السداد .[3]

8/ المساهمين : يهتم المساهمين سواء كانوا مساهمين حاليون أو المحتملين و مستشاريهم بالحاضر و العوائد المتعلقة بالأسهم .

المطلب الثالث : عرض القوائم المالية وطرق إعدادها ومبادئها المحاسبية

الفرع الأول : عرض القوائم المالية

القوائم المالية عبارة عن مدخلات و مخرجات النظام المحاسبي المالي كما تنقسم هاته القوائم إلى قوائم أساسية و أخرى مكملة أو ملحقة و لقد حدد النظام المحاسبي المالي مجموعة متكاملة من القوائم المالية التي يجب على كافة المؤسسات إعدادها بصفة دورية .

---

[1] – الشاهد سمير محمد ، طارق عبد العال حماد ، **قواعد إعداد و تصوير القوائم المالية و فقا المعايير المحاسبية الدولية** ، اتحاد المصارف العربية ، بيروت ، 2000

[2] – شنوف شعيب ، **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية IFRAS/IAS** ، الجزء الثاني ، مكتبة الشركة الجزائرية ، بودواو ، الجزائر ، 2000 .

[3] - فضالي الياس ، **عرض القوائم المالية وفقا للمعايير المحاسبة الدولية مداخلة الملتقي الوطني حول المحاسبة الدولية المؤسسة الاقتصادية الجزائرية** ، متطلبات التوافق و التطبيق ،المركز الجامعي ،سوق هراس ، يومي 26 و 25 ماي ، سنة 2010 .

1 -**قائمة المركز لمالي** : تعرف الميزانية العمومية وهي المرآة العاكسة للوضعية المالية للمؤسسة وهي تصوير للوضع المالي أو الحالة المالية للمؤسسة ، وذالك في لحظة زمنية معينة ، لتبين هذه الأخيرة ما تملكه من ممتلكات أو موجودات وما عليها من التزامات سواء من قبل الملاك أو اتجاه الغير يظهر اثر نتيجة العمليات ربح أو خسارة خلال الفترة المحاسبية على عناصر الأصول من الالتزامات و حقوق الملكية .

2 -**قائمة حساب النتائج** : هي بيان ملخص للأعباء و المنتجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية ، ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل او تاريخ السحب و يبرر بتميز النتيجة الصافية للسنة المالية (ربح أو خسارة) لذا يتم الاعتراف بالإيرادات والتكاليف عند حدوث المبيعات وليس عند تحصيل النقد من العملاء

3 -**قائمة تغيرات الأموال الخاصة** : تتضمن تسوية حقوق الملكية بين أخر الفترة و بداية الفترة و إضافة إلى بنود المكاسب و الخسائر التي تعتبر جزء من حقوق الملكية ولا تظهر في قائمة الدخل ، توفر لنا معلومات عن بعض مصادر التغير في عناصر المركز المالي ، الا أن هذه المعلومات لن تكون ذات فائدة تذكر إلا إذا استخدمت جنبا الى جنب مع المعلومات الواردة في القوائم المالية الأخرى .

4 -**قائمة جدول سيولة الخزينة** : هي القائمة التي تقوم بتوفير معلومات على المقبوضات و المدفوعات النقدية خلال فترة زمنية ، والتي تتمثل في العمليات التشغيلية الجارية و العمليات الرأسمالية و العمليات التمويلية و ذالك لمساعدة المستثمرين و الدائنين و غيرهم في تحاليلهم النقدية .

5 -**الملحق** : يتضمن معلومات إضافية لما تم عرضه في القوائم المالية و يشمل ملخصا للسياسات المحاسبية و ملاحظات تفسيرية أخرى تتعلق ببنود القوائم المالية و بالإضافة للإفصاح عن الالتزامات و الأصول الطارئة و أي بنود أخرى تتعلق بحقيقة المركز المالي ونتيجة الأعمال . [1]

الفرع الثاني : الترتيبات الخاصة لإعداد القوائم المالية

[1] – خديجة لدرع ،ليلى عبد الرحيم ، **قائمة المركز المالي في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد IAS** ، مداخلة في ملتقي حول المحاسبة الدولية لمؤسسة الاقتصادية الجزائرية ، متطلبات التوافق و التطبيق ، المركز الجامعي سوق هراس ، يومي 25 و 26 ماي2010 .

يتضمن النظام المحاسبي المالي عدة إجراءات وترتيبات تخص إعداد القوائم المالية و التي تتمثل فيما يلي :

يجب ان تعرض القوائم المالية الوضعية المالية و الأداء المالي للمؤسسة وكل تغير يطرأ على حالتها المالية بصفة وفية ، ويجب ان تعكس هذه القوائم مجمل العمليات و الأحداث الناجمة عن تعاملات المؤسسة وأثار الأحداث المتعلقة بنشاطها .

الفرع الثالث : المبادئ المحاسبية لإعداد القوائم المالية

يضم النظام المحاسبي المالي عدة مبادئ محاسبية و التي يجب مراعاتها عند إعداد القوائم المالية ، ومن أهم المبادئ المحاسبية ما يلي :

1. الدلالة

يجب أن تكون المعلومات المالية و البيانات المحاسبية مبنية على وثائق ثبوتية مؤرخة تضمن مصداقيتها ، وذات معلومات متبوعة بدلائل حول العملية .

2. المصداقية

يجب أن تعطي القوائم المالية صورة صادقة للحالة المالية للمؤسسة ، ز أن تمثل بصدق العمليات المالية و التي من المفروض أنها تمثلها أو تعبر عنها بشكل معقول أو اعتمادا على مقاييس و أسس الاعتراف بها

3. التكلفة التاريخية

تسجل محاسبيا عناصر الأصول و الخصوم وكذا الأعباء و الإيرادات و تظهر ضمن مختلف القوائم المالية بقيمتها التاريخية ، أي اعتمادا على تكلفة الحصول عليها .[1]

4. أسبقية الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني

يعتبر هذا المبدأ من المبادئ الجديدة التي جاء بها النظام المحاسبي المالي ، بحيث تسجل استثمارات القرض ألإيجاري ضمن الأصول في الميزانية .

[1] - سليمان بلعور ، **دوافع و اثأر الانتقال إلى النظام المحاسبي في الجزائر** ، مجلة رؤى اقتصادية ، جامعة الوادي ، العدد السادس ، جوان 2014 ، ص 209

5. الأهمية النسبية

تكون المعلومة ذات أهمية إذا أثر غيابها من القوائم المالية على القرارات المتخذة من طرف مستخدمي القوائم المالية ، لذا يجب أن تبرر القوائم المالية كل معلومة تؤثر على حكم مستعمليها اتجاه المؤسسة .[1]

بالإضافة إلى هذه المبادئ هناك مبادئ أخرى اعتمدها النظام المحاسبي المالي و هي :

6. الدورية

ويقصد بهذا المبدأ أن المحاسبة تقوم على أساس دورة مالية متكونة من 12 شهر تمثل السنة المالية تبدأ من n /01/01 وتنتهي في n /12/31

7. استقلالية الدورات

يعتبر هذا المبدأ نتيجة كل دورة مالية مستقلة عن الدورة الأخرى .

8. استقلالية الذمة المالية

ويعني هذا أن المؤسسة وحدة مستقلة عن مالكها و المحاسبة المالية عادة ما تقوم على الفصل بين الأصول و الخصوم وأعباء و إيرادات المؤسسة كوحدة قانونية قائمة بذاتها .

9. وحدة العملة النقدية

يفرض على أي عملية محاسبية داخل التراب الوطني الجزائري ان تكون مقيمة بالعملة الجزائرية ، حتى و ان كانت هناك صفقات تمت بالعملة الأجنبية يجب تحويلها إلى الدينار الجزائري .[2]

10. الحيطة و الحذر

[1] - سليمان بلعور ، **دوافع و اثار الانتقال إلى النظام المحاسبي في الجزائر** ، مرجع سابق . ص 210

[2] - زين عبد الملاك، **القياس و الافصاح عن عناصر القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي** ، مذكر الماجستير ، جامعة احمد بوقرة ، بومرداس ، 2013 ، ص 12 .

ينص هذا المبدأ على تسجيل الخسائر كأعباء قبل وقوعها ، بينما لا تسجل التوقعات الخاصة بالإيرادات إلا إذا تمت فعلا .

11. ثبات الطرق المحاسبية

وذالك من أجل ضمان الدقة والوضوح في القوائم المالية إلا أن النظام المحاسبي منح استثناء لهذا المبدأ في حالتين هما: تغير المفروض في إطار نص قانوني عندما تهدف إلى تحسين عرض القوائم المالية ؛ وهذا الأخير يزيل التقيد بالتكلفة التاريخية خاصة عند عملية القياس اللاحقة ، هذا الترخيص يدل على أن دور القوائم لم يعد يقتصر على تقديم معلومات نزيهة و قانونية فقط بل تعدي إلى التعبير بوفاء عن الوضعية المالية للمؤسسة في تاريخ محدد .[1]

المطلب الرابع : دور المراجعين في إثبات المصداقية للقوائم المالية

الإدارة هي المسئولة عن إعداد القوائم المالية للمنشأة ، وقد تقوم الإدارة في بعض الأحيان بالخروج عن المبادئ المحاسبية المتعارف عليها أو القيام بغش لإخفاء الأداء الضعيف أو زيادة الأرباح لزيادة نصيبها من الحوافز و دعم مراكزها الوظيفية ، لهذا يلعب المراجعون دورا هاما في توفير الثقة للمعلومات المالية الواردة في القوائم المالية ؛[2]

ويمكن زيادة مصداقية و موثوقية القوائم المالية عندما يتم مراجعتها بواسطة طرف ثالث مستقل ، وهو الطرف المعروف بالمراجع أو مراقب الحسابات والذي يقوم بفحص القوائم المالية و التعبير عن رأيه فيما إذا كانت هذه القوائم تعبر في جميع جوانبها الهامة بعدالة عن المركز المالي للمنشأة و نتائجها وأنها قد أعدت وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وبدون هذا الرأي من المراجعين المستقلين ، فان متخذي القرارات الخارجين قد لا يجدون وسيلة أخرى للتعرف على إذا كانت القوائم المالية سوف تخدم أغراضهم و أنه يمكن الاعتماد عليها ؛

ولذالك فان هناك وجهة نظر اتجاه المراجعة بأنها نشاط لتقليل المخاطر و التعريف الذي يدعم هذا الرأي هو أن المراجعة هي عملية تقليل مخاطر المعلومات إلى مستوى مقبول اجتماعيا و تقديمها إلى

[1] - زين عبد الملاك، **القياس و الإفصاح عن عناصر القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي** ، مرجع سابق ، ص 12 .

[2] – طارق عبد العالي حماد ، **الدليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة** ، دار الجامعية ، مصر ، 2006 ، ص 41 ص 42 .

مستخدمي القوائم المالية ، حيث يقع النشاط الاقتصادي في ظل ظروف من مخاطر الأعمال وهي المخاطر التي تتوقعها الشركة مثل زيادة التضخم أو زيادة الضرائب أو خسارة منح حكومية أو حدوث إضراب من العاملين أو ما يشبه ذلك من المخاطر المستقبلية ، و على العكس من ذلك توجد احتمالات مستقبلية بوقوع أحداث ايجابية ، ولا يؤثر المراجعون مباشرة على مخاطر الأعمال التي تواجه المنشات ، و المخاطر. المعلوماتية هي احتمال أن تكون القوائم المالية التي تنشرها منشأة أما خاطئة أو مضللة ؛ حيث يعتمد المحللون الماليون و المستثمرون على التقارير المالية لاتخاذ قرارات شراء و بيع الأوراق المالية في البورصة ، كما يستخدمها الدائنون (الموردون و البنوك و غيرهم) لتقرير ما إذا كانوا سيمنحون الائتمان التجاري أو القروض للمنشات أم لا .[1]

عرض و تحليل الدراسات السابقة أن استطلاع الأبحاث و الدراسات السابقة من أهم المراحل المنهجية في البحث العلمي وهو التعرف على المساهمات السابقة المتعلقة بالموضوع في هذا المبحث سنحاول عرض و تحليل بعض الدراسات السابقة و التي لها علاقة بالموضوع قيد الدراسة .

المطلب الأول : عرض الدراسات السابقة

في هذا المطلب سنحاول عرض و تحليل بعض الدراسات السابقة ز التي لها علاقة بالموضوع قيد الدراسة

الفرع الأول : الدراسات باللغة العربية

- **الدراسة الأولى** : دراسة بلعيد وردة ، مذكرة ماجستير ، دراسات مالية و محاسبية ، جامعة المسلة ، تمت الدراسة سنة 2014 تحت عنوان : مساهمة المراجعة الخارجية في تحسين جودة المعلومة المحاسبية .

وقد تطرق الباحث إلى الإشكالية التالية :

ما مدى مساهمة المراجعة الخارجية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية ؟

[1] – طارق عبد العالي حماد ، **الدليل المحاسب الى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة** ، مرجع سابق ، ص 40 و 41 .

– تبين الدراسة أن المسؤولية الأساسية تقع على عاتق إدارة المسؤولية الاقتصادية لإعداد و عرض القوائم المالية و أن مسؤولية مراجع الحسابات تكون في إبداء الرأي حول عدالة ووضوح المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية ؛

– و أن مراقب الحسابات يعطي معلومات أوسع عن الماضي و المستقبل وان يتحمل مسؤولية اكبر في تقديرات المحاسبية التي تقوم بها الإدارة وفي اكتشاف التلاعب و الغش و التصرفات الغير قانونية ومسؤوليته عن الاستمرارية ؛

– و عليه فان أهمية البحث تتركز بشكل جوهري على مدى مساهمة المراجعة الخارجية في الحياة الاقتصادية في المجتمعات المختلفة لتحقيق أهداف و غايات مستخدمي القوائم المالية و تمكينهم من اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة .[1]

- **الدراسة الثانية** : ظاهر شاهر ألقشي ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة ، قسم المحاسبة ، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا ، تمت الدراسة سنة 2009 تحت عنوان : مدى قدرة مدققي الحسابات الخارجيين على تدقيق حسابات الشركات الأردنية المتعاملة في التجارة الالكترونية .

وقد تطرق الباحث إلى الإشكالية التالية :

ما مدى قدرة مدققي الحسابات الخارجيين على تدقيق حسابات الشركات الأردنية المتعاملة في التجارة الالكترونية ؟

– تتبع أهمية هذه الدراسة من أهمية التدقيق من جهة و أهمية التجارة الالكترونية من جهة أخرى ؛ التجارة الالكترونية تمكن مستخدميها من تحقيق فوائد و عوائد لا يمكن حصرها ، خصوصا أن كان مستخدموها من الشركات العالمة في الاقتصاد الوطني ؛

– كما هو معروف فان التجارة الالكترونية ترافقها مخاطر لا يستهان بها مثل الاختراقات التي تتم عبر شبكة الانترنت ، و أن لم يسيطر على هذه المخاطر يصبح التعامل بها لعنة تؤدي إلى خسائر كبيرة لا يمكن حصرها ؛

[1] – دراسة بلعيد وردة ، **مساهمة المراجعة الخارجية في تحسين جودة المعلومة المحاسبية** ، مذكرة ماجستير ، دراسات مالية و محاسبية ، جامعة المسيلة ، سنة 2014.

– و تلقي هذه الحقيقة الضوء على أهمية تدقيق تعاملات التجارة الالكترونية ، فان كان هناك نظام محاسبي يتعامل في التجارة الالكترونية ، ويتم التدقيق عليه بشكل فعال ، قد يؤدي إلي تمكين المنشأة المتعاملة بهذا النوع من التجارة من تحقيق عوائد كان من الاستحالة تحقيقها في ظل التجارة التقليدية مع تفادي مخاطر هذا النوع من التجارة .[1]

- **الدراسة الثالثة** : أسامة كمال دحمان ،دراسة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة و التمويل ، الجامعة الإسلامية غزة ، تمت الدراسة سنة 2012 بعنوان : مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية المحسوبة في تحقيق جودة التقارير المالية .

و قد تطرق الباحث إلى الإشكالية التالية :

ما مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية المحسوبة المطبقة في وزارة المالية في تحقيق جودة التقارير المالية ؟

– نظرا لاتجاه معظم المؤسسات في مختلف القطاعات نحو تطبيق نظم المعلومات المحاسبية المحسوبة أصبح من المهم دراسة هذه النظم دراسة علمية متفحصة و تقيم الجدوى من تطبيقها في جميع النواحي خاصة في جانب تحقيق جودة مخرجتها ، لما لها من أهمية كبيرة في اتخاذ القرارات و التخطيط و الرقابة .[2]

- **الدراسة الرابعة** : الدكتور سالم عبد الله حلس ، دراسة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة و التمويل ، الجامعة الإسلامية غزة ، تمت الدراسة سنة 2015 بعنوان : مدى كفاءة مهارات مدقق الحاسبات الخارجي في جمع و تقييم أدلة الإثبات في ظل بيئة أنظمة المعلومات المحاسبية المحسوبة .

وتطرقت الباحثة إلى الإشكالية التالية :

ما مدى كفاءة مهارات مدقق الحاسبات الخارجي في جمع و تقييم أدلة الإثبات في ظل بيئة أنظمة المعلومات المحاسبية المحسوبة ؟

– تأتي أهمية هذه الدراسة من أهمية الموضوع ، حيث ازداد الطلب على مهنة التدقيق ، ولقد ظهر حديثا ما يعرف بالتدقيق الالكتروني ، وتدقيق الأنظمة المحسوبة ، و هذا يتطلب تطور مستمر لدى

[1] – دكتور ظاهر شاهر ألقشي ، **مدى قدرة مدققي الحسابات الخارجيين على تدقيق حسابات الشركات الأردنية المتعاملة في التجارة الالكترونية** ، مذكرة ماجستير ، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا ، سنة 2009 .

[2] – أسامة كمال دحمان ، **مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية المحسوبة في تحقيق جودة التقارير المالية** ، مذكرة ماجستير ، جامعة غزة ، سنة 2012 .

المدققين من حيث أساليب جمع الأدلة و كذلك تطوير البرمجيات المستخدمة في عملية التدقيق ، و كذلك ينبغي على المدققين تعلم كل ما هو جديد للإيفاء بمتطلبات معيار التأهيل العلمي والعملي.[1]

- **الدراسة الخامسة** : دراسة حكيمة مناعي ، مذكرة ماجستير جامعة باتنة (2008-2009) بعنوان: تقارير المراجعة في ظل حتمية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر.[2]

وتطرقت الباحثة إلى الإشكالية التالية :

ما مدى تأثير تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على شكل ومضمون تقارير المراجعة الخارجية مستقبلا؟

استندت الباحثة في دراستها على الدراسة الميدانية حيث اعتمدت على أداتين لجمع المعلومات التي تخدم الدراسة ؛

- أولها متمثلة في أسلوب المقابلة الشخصية معا أفراد مجتمع الدراسة و المتمثلة من خبراء محاسبين ، محافظي الحسابات ، و المحافظين ، المعتمدون ، وبعض الأستاذة المتخصصين ، أما الأداة الثانية و المتمثلة في الاستمارة التي خصصتها الباحثة لفئة الأكاديميين و المهنيين من خبراء محاسبين و محافظي حسابات و المحاسبين ؛
- وهدفت الدراسة إلى الوقوف على واقع المراجعة الخارجية و كذا واقع الممارسة المحاسبية في الجزائر ، حيث كان التركيز بصفة خاصة على واقع مخرجات و كذا هدفت إلى دراسة الإجراءات و التحضيرات الكفيلة بتطوير مخرجات المراجعة (التقارير) من اجل مسايرة التغيرات المحاسبية بما يسمح بالاستجابة للاحتياجات المتزايدة للأطراف المستفيدة منها .

- **الدراسة السادسة** : دراسة لنيل شهادة الماجستير ، مرشد عبد المصدر جامعة غزة سنة 2013 تحت عنوان : أثر مخاطر مهنة التدقيق على جودة التدقيق دراسة ميدانية على مكاتب التدقيق في قطاع غزة

و تطرق الباحث إلى الإشكالية التالية :

---

[1] - الدكتور سالم عبد الله حلس ، **مدى كفاءة مهارات مدقق الحاسبات الخارجي في جمع و تقييم أدلة الإثبات في ظل بيئة أنظمة المعلومات المحاسبية المحسوبة** ، مذكرة ماجستير ، جامعة الإسلامية غزة ، سنة 2015 .

[2] - دراسة حكيمة مناعي ، **تقارير المراجعة في ظل حتمية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر** ، مذكرة ماجستير ، جامعة باتنة ، سنة 2008 – 2009 .

ما مدى تأثير مخاطر مهنة التدقيق على جودة التدقيق ؟

- هدفت هذه الدراسة بشكل كبير إلي بيان مدى مخاطر مهنة التدقيق على جودة التدقيق و لتحقيق ذلك تمت دراسة مخاطر التدقيق من كافة النواحي وكذلك جودة التدقيق و مقوماتها ليتكون إطار معرفيا كاملا حول الهدف لهذه الدراسة و تحقيقه و قد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ، و ثم إعداد استبيانه و توزيعه على مجتمع الدراسة المتمثل في مدققي الحسابات و الذين يملكون ترخيصا لمزاولة المهنة من جمعية مدققي الحسابات في قطاع غزة و الذين عددهم 63 مدقق و لقد تم استرداد 48 استبيان ، وتم تحليل البيانات باستخدام برنامج (Spss) في تحليل البيانات و اختيار الفرضيات؛
- ومن أهم النتائج المتوصل إليها أن تأكد المدققين من صحة و دقة و معقولية التقديرات المحاسبية تؤدي إلى تخفيض المخاطر الملازمة ، و الاهتمام بتحليل البيانات التي توفرها التقارير الدورية لدى المدققين تساهم في تخفيض مخاطر الرقابة وان يبذل المدقق العناية المهنية الكافية و استخدام أسلوب المقارنة لبيانات العميل مع بيانات النشاط الذي يعمل فيه بكفاءة و فعالية .[1]

- **الدراسة السابعة** : دراسة لنيل شهادة ماجستير ، أرزاق أيوب محمد كرسوع جامعة الإسلامية غزة، سنة 20018 تحت عنوان : مخاطر المراجعة و مجالات مساهمة المراجع الخارجي في التخفيف من تأثيرها على القوائم المالية في عملية المراجعة .[2]

كما تطرق الباحث إلى الإشكالية التالية :

ما مدى مساهمة المراجع الخارجي لدى أداء واجباته المهنية في التخفيف من تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية ؟ و استكشاف ماهية المخاطر الموجودة في البيئة الفلسطينية ؟

- تأتي أهمية الدراسة في تحديد مدى مساهمتها في التخفيف من المخاطر التي تواجه المراجع أثناء عملية المراجعة لكي تساعد المراجع في عدم الوقوع في مثل هذه المخاطر ، ومن ثم إصدار رأي عادل و سليم عل صحة القوائم المالية التي تم مراجعتها ، وهذا يؤدي إلى زيادة الثقة في الرأي الذي يبديه المراجع الخارجي و زيادة ثقة الجمهور في مهنة المحاسبة و المراجعة ، و ضرورة قيام المراجع الخارجي

[1] – مرشد عبد المصدر ، **أثر مخاطر مهنة التدقيق على جودة التدقيق دراسة ميدانية على مكاتب التدقيق في قطاع غزة** ، مذكرة ماجستير ، جامعة غزة ، سنة 2013 .

[2] – أرزاق أيوب محمد كرسوع ، **مخاطر المراجعة و مجالات مساهمة المراجع الخارجي في التخفيف من تأثيرها على القوائم المالية في عملية المراجعة** ، ، مذكرة ماجستير ، جامعة الإسلامية غزة ، سنة 2018 .

ببذل العناية المهنية الملائمة خاصة عند استخدام العينة الإحصائية ، و استخدام الحاسب الآلي في عملية المراجعة ، واستخدام الإجراءات التحليلية ، ومراجعة التقديرات المحاسبية التي اعتمدتها إدارة المنشأة ، و التقرير عن أوجه العجز أو القصور في أنظمة الرقابة الداخلية ، و مراعاة وجود مخاطر متأصلة في الحسابات ومخاطر الرقابة ، ومخاطر الاكتشاف ؛

- إظهار مدى أهمية عدم تجاهل مخاطر المراجعة أو الادعاء بأن انتقادات المجتمع المالي لهم غير واقعية ، وأن الهجوم على مهنة المحاسبة و المراجعة غير عادلة ؛
- تمكين المراجعين من استخدام نتائج و توصيات هذه الدراسة في تحسين الأداء المهني للمراجعين في قطاع غزة – فلسطين .

الفرع الثاني : الدراسات الأجنبية

- **الدراسة الأولى** :دراسة Hassan lahbari مذكرة ماجستير، فرنسا سنة 2009 حول : مفهوم جودة و نوعية المراجعة الخارجية .

- هدفت الدراسة إلى بيان مفهوم جودة المراجعة الخارجية ووضع البعد لهاته المهنة مع اقتراح تعديلات و توفير مؤشرات القياس المباشر لجودة المراجعة التي تعتبر ذات أهمية لمستخدمي القوائم المالية و حثت الدراسة إلى أن التقارير التي تستوفي معايير الدلالة (النسبية) يتعلق بالقرارات التي يمكن اتخاذها من قبل مستخدمي القوائم المالية أمر أساسي في عملية المراجعة ، ويسمح في تكييف العمل إلى الجهة الخاضعة للتدقيق .[1]

- **الدراسة الثانية** : دراسة (jaffar et alla) مذكرة الماجستير سنة 2005 تحت عنوان : تطورات شريك المراجعة ، لجنة المراجعة و محللي الاستثمارات بخصوص جودة تدقيق الحسابات في ماليزيا .

- هدفت الدراسة إلى المعرفة التي يمتلكها المراجع عن معايير المحاسبية و المراجعة مع استطاعة المراجع اطلاع العميل عن أي تطورات في المحاسبة و التقارير المالية و التزام المراجع بمعايير السلوك و معرفة المراجع بنشاط العميل .[2]

- **الدراسة الثالثة** : دراسة (krishnan and schauer) مذكرة الماجستير سنة 2000

[1] - Hassan lahbari ، **مفهوم جودة و نوعية المراجعة الخارجية** ، دراسة ماجستير ، فرنسا ، سنة 2009 .

[2] - jaffar et alla ، **تطورات شريك المراجعة لجنة المراجعة و محللي الاستثمارات بخصوص جودة تدقيق الحسابات في مالزيا** ، دراسة ماجستير ، مالزيا ، سنة 2005 .

و هدفت هذه الدراسة إلى توضيح نوع العلاقة بين حجم مكتب المراجعة و جودة المراجعة المقدمة لعينة من الهيئات التي لا تهدف إلى الربح .

- و قد شارك في هذه الدراسة (124) هيئة غير هادفة للربح تمثل عملاء لمختلف أحكام مكاتب المراجعة ، وتم قياس مكتب المراجعة بعدد المهنيين في المكتب ؛
- إلى أن هناك علاقة ايجابية بين جودة المراجعة و حجم مكتب المراجعة و ذلك لان جودة المراجعة تزداد عندما تغير الشركة محل المراجعة من مكتب مراجعة صغير إلى مكتب كبير من غير الستة الكبار، وأيضا عندما تغير الشركة ؛
- محل المراجعة من مكتب مراجعة كبيرة من غير الستة الكبار إلى مكتب مراجعة من الستة الكبار .[1]

المطلب الثاني : المقارنة بين الدراسات السابقة

الفرع الأول : أوجه الشبه و الاختلاف

أولا : دراسة بلعيد وردة 2014

تشابه الدراستين من حيث المضمون و الهدف معرفة دور المراجع الخارجي في تحسين جودة القوائم المالية و كذا في المنهج المتبع

ثانيا : دكتور ظاهر شاهر ألقشي 2009

تشابه الدراستين من حيث المضمون و اختلاف الأهداف دراستي تبرز دور محافظ الحسابات في المراجعة الخارجية و انعكاسها على القوائم المالية أما دراسته مدى قدرة مدققي الحسابات على تدقيق حسابات الشركات الأردنية .

ثالثا : أسامة كمال دحمان 2012

[1] - krishnan and schauer ، **العلاقة بين حجم مكتب المراجعة و جودة المراجعة المقدمة لعينة من الهيئات التي لا تهدف إلى الربح** ، دراسة ماجستير ، سنة 2000 .

تشابه الدراستين من حيث المضمون و اختلاف الأهداف دراستي تبرز دور محافظ الحسابات في المراجعة الخارجية و انعكاسها على القوائم المالية أما دراسته تبرز فاعلية نظم المعلومات المحاسبية المحسوبة في تحقيق جودة القوائم المالية .

رابعا : الدكتور سالم عبد الله حلس 2015

تشابه الدراستين من حيث المضمون و اختلاف الأهداف دراستي تبرز دور محافظ الحسابات في المراجعة الخارجية و انعكاسها على القوائم المالية أما دراسته مدى كفاءة مهارات مدقق الحسابات الخارجي .

خامسا : دراسة حكيمة مناعي 2009

تشابهت الدراستين من حيث الدراسة الميدانية و اختلفت من حيث المضمون و الأهداف فدراستنا هدفت إلى دراسة دور المراجع الخارجي في تحسين جودة القوائم المالية ، أما في الدراسة فقد هدفت الباحثة إلى الوقوف على واقع المراجعة الخارجية وكذا واقع الممارسة المحاسبية في الجزائر ، حيث كان التركيز بصفة خاصة على واقع مخرجات كما هدفت إلى دراسة الإجراءات و التحضيرات الكفيلة بتطوير مخرجات المراجعة (التقارير) .

سادسا : سهام أكرم ، عمر الطويل سنة 2012

تشابهت معا دراستنا من حيث المنهج المتبع و اختلفت من حيث الأهداف ، هدفت الباحثة إلى بيان تأثير بيئة المراجعة على مهنة المراجعة أما دراستنا فلم تتناول هذا الجانب كما اختلقت الدراستين من حيث المكان و الزمان .

سابعا : دراسة مرشد عبد المصدر سنة 2013

هناك اختلافات عديدة من حيث الأهداف فهدفا الباحث في الدراسة بشكل رئيسي إلى بيان مدى مخاطر مهنة التدقيق على جودة التدقيق من كافة النواحي و كذلك جودة التدقيق و مقوماتها و قد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ، استبانه مدققي الحسابات في قطاع غزة و الذين عددهم 63 مدقق ، و تم تحليل البيانات باستخدام برنامج (Spss) في تحليل البيانات و اختبار

الفرضيات ، أما دراستنا الحالية فقد درست عينة من مراجعي الحسابات من ولاية ورقلة وركزت على تأثير المراجع الخارجي على جودة القوائم المالية .

الدراسات الأجنبية

- **أولا : دراسة (krishnan and schauer) سنة 2000**

اختلفت الدراستين من حيث الزمان و المكان و كما الأهداف فالدراسة درست نوع العلاقة بين حجم مكتب المراجعة و جودة المراجعة أما دراستنا فهدفت إلى دراسة دور المراجع الخارجي في تحسين جودة القوائم المالية .

- **ثانيا : دراسة (hassan lahbari) فرنسا 2009**

اختلفت هذه الدراسة من حيث الأهداف لكن ركزت على مخرجات المراجعة أي التقارير كما اختلقت من حيث الزمان و المكان

- **ثالثا : دراسة (jaffar et alla) سنة 2005**

اختلفت الدراستين من حيث المضمون و الأهداف و كما الزمان و المكان فدراسة ركزت على تأثير مهارات المراجع الخارجي على مهنة المراجعة

الفرع الثاني : مميزات الدراسة الحالية

بعد طرح أهم الدراسات السابقة يمكن عرض مميزات دراستنا عن الدراسات السابقة في النقاط التالية:

- ✓ محاولة التعرف على أراء المحاسبين المعتمدين و خبراء المحاسبة حول أهمية المراجع الخارجي للحصول على قوائم مالية ذات جودة لمساعدة مستخدمي هذه القوائم على اتخاذ القرارات .
- ✓ ميدان الدراسة يختلف عن ذلك في الدراسات السابقة ، حيث ركزت دراستنا على البنوك التجارية ، القبضات ، مديرية الضرائب .

خلاصة الفصل

يمكن أن نلخص بأن المراجع الخارجي عبارة عن شخص يتولى حسابات المؤسسة و من أهم الشروط اللازمة التي يجب لن تتوفر في المراجع هي الحياد و المعرفة الجيدة بقواعد المهنة ، حيث تكمن مهمته الأساسية على فحص المركز المالي الحقيقي للمؤسسة ، و ذلك عن طريق مراجعة و تحليل المعلومات المتوفرة من خلال الدفاتر المحاسبة و مقارنتها بالأدلة و الإثباتات المادية و المعنوية .

تمثل القوائم المالية المصدر الوحيد و الأساسي للمعلومات التي يحتاجها العديد من المستخدمين للوحدة المحاسبية عند اتخاذ قراراتهم المختلفة ، كما تساعدهم في تقييم نواحي القوة المالية للوحدة الاقتصادية و تحديد ربحيتها و تحديد التوقعات المستقبلية لها في مجال المركز المالي كما تهتم الكثير من الجهات بالحصول على تلك القوائم المالية و استخدامها.

الفصل الثاني

الدراسة الميدانية

تمهيد :

لقد تطرقنا في الجانب النظري إلى المراجعة بصفة عامة و المراجع الخارجي بصفة خاصة ، باعتبارها أهم الأدوات الإدارية لتقديم المعلومات عن مدى تحكم المؤسسة في عمليتها ، التي تقوم بها مدى تأثيرها على جودة القوائم المالية .

وبهدف تدعيم الدراسة النظرية تم إضفاء جانب تطبيقي على الموضوع ، المتمثل في الاستبيان الموجه للمهنيين (العاملين في مديرية الضرائب ، القبضات ، البنوك التجارية) حيث تم طرح مجموعة من الأسئلة في التي تعكس إشكالية الدراسة .

وينقسم الفصل إلى مبحثين :

المبحث الأول : اختيار الاستبيان و إعداده

المبحث الثاني : تحليل نتائج الاستبيان

المبحث الأول : إعداد الاستبيان و معالجته

من خلال هذا المبحث سنحاول التعريف بالطريقة المنتهجة في هذه الدراسة ألا و هي الاستبيان و أيضا معرفة المراحل التي قمنا بها من خلال إعداد الاستبيان و طريقة توزيعه وأيضا التعريف بالعينة المدروسة و في الأخير الصعوبات التي واجهتها .

المطلب الأول : اختيار طريقة الاستبيان و إعداده

أولا : اختيار طريقة الاستبيان

بعد أخذنا الوقت الكافي في التفكير و المشاورة بيني و بين أستاذي المؤطر ، ومع المختصين في هذا المجال من خلال مشاورة الأساتذة و بعض الإداريين وكل من له علاقة في هذا المجال خرجنا بنتيجة أن الحل الأمثل هي طريقة الاستبيان ؛

إضافة إلى و جود مميزات في هذه الطريقة ساعدتنا و بشكل كبير نذكر منها :

- طريقة الاستبيان تكون أكثر موضوعية من خلال إجابات المعنيين الذين لا يحمل الاستبيان أي معلومات شخصية عنهم كالاسم مما يحفزه على إعطاء المعلومات الموثقة و الصحيحة .
- اخذ الوقت الكافي للمعني في التفكير في الأسئلة مما يقلل الضغط عليه و يدفعه إلى التدقيق في معلومات .
- سهولة الحصول على المعلومات من عدد كبير من الأفراد المختلفين جغرافيا و بأقصر وقت ممكن كل هذا كان من جهة ومن جهة أخرى كان علينا الأخذ بهذه الطريقة لكي تكون النتائج المراد وصول إليها أكثر دقة و شمولية من خلال إشكالية بحثنا

ثانيا : إعداد الاستبيان

1. **كتابة الاستبيان**

حاولنا مراعاة مجموعة من النقاط عند قيامنا بإعداد الاستبيان و المتمثلة في :

- أن تكون صياغة العبارات بأسلوب يفهمه جميع أفراد العينة الموجه لها الاستبيان وبلغة مفهومة .

- أن تكون صياغة العبارات توصل المعنى الكامل و الصحيح لقارئ الاستبيان و فهم المضمون بغية الوصول إلى الأهداف المرجوة .
- الاعتماد على أراء الأساتذة و الممارسين للمهنة لضبط الاستبيان أكثر و حذف الأسئلة غير مستهدفة و استبدالها بأسئلة أخرى ذات معنى صحيح و توصلنا إلى نتائج أحسن و إعطائه مصداقية أكبر .

2. **تحكيم الاستبيان و اختباره**

وبعد تصميم الاستبيان و قبل نشره خضع لعملية تحكيم من من قبل مجموعة من الأساتذة هذا بغية التأكد من سلامة بناء الاستمارة من مختلف الجوانب ، ومدى عموميتها و شموليتها بالموضوع كامل ، كما حاولنا قبل توزيع استمارات الاستبيان أن نخضعه لعملية اختبار أولية و كان ذلك أيضا عن طريق بعض الأساتذة . وبعد كل هذا تم التعرف على ايجابيات و سلبيات هذه الاستمارة من خلال عملنا الأولى ، ومن ثم تمت صياغة الاستمارة النهائية .

المطلب الثاني : مجتمع الدراسة و أدوات الاستبيان

أولا : مجتمع الدراسة

في اختيار مجمع الدراسة اعتمدنا على الأشخاص المؤهلين و العاملين في البنوك التجارية و مديرية الضرائب و القبضات في البيئة الجزائرية .

كما قمنا بتقسيم مجتمع الدراسة إلى ثلاث فئات :

- الفئة الأولى : عمال البنوك التجارية ؛
- الفئة الثانية : عمال مديرية الضرائب ؛
- الفئة الثالثة : عمال القبضات.

ثانيا : أدوات الاستبيان

قمنا باستخدام الاستبيان و بعض برامج المعالجة كأدوات لجمع البيانات و تحليلها حول موضوع الدراسة :

- **الاستبيان** : يعتبر الاستبيان من أهم الأدوات البحثية التي استخدمناها لتحليل رأي العينة الموجه لها الاستبيان

كما يحتوي الاستبيان على معلومات حول عينة الدراسة بالإضافة إلى مضمون الاستبيان الذي يحتوي جزئيين :

الجزء الأول : الخصائص الديمغرافية معلومات عامة لأفراد العينة وتشمل (العمر ، المستوى التعليمي الخبرة المهنية)

الجزء الثاني : المتعلق بالأسئلة الخاصة بالفرضيات حيث ينقسم إلى ثلاث محاور :

المحور الأول : يتكون من من ستة أسئلة حول أخلاقيات مهنة محافظ الحسابات

المحور الثاني : يتكون من سبعة أسئلة حول دور محافظ الحسابات في تحقيق الخصائص الرئيسية

المحور الثالث : يتكون من ستة أسئلة حول دور محافظ الحسابات في تحقيق الخصائص الفرعية

والبرامج الوسائل المستخدمة : لتحليل نتائج الاستبيان وبغية تسهيل العملية تم الاعتماد على البرنامجين الآتيين : **Spss** وبرنامج **Excel**

ثالثا : الأساليب الإحصائية المستعملة

تم استخدام برنامج خاص بالرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (spss) في عملية تحليل البيانات التي تم جمعها في هذه الدراسة ، ولقد تم استخدام الأساليب المناسبة في التحليل والتي تعتمد أساسا على نوع البيانات المراد تحليلها وعلى أهداف و فرضيات الدراسة ، وقد تم استخدام عدة أساليب إحصائية من أجل توظيف البيانات التي تم جمعها لتحقيق أغراض الدراسة

المطلب الثالث : توزيع الاستبيان و حدود الدراسة

أولا : توزيع الاستبيان

تمت عملية توزيع الاستبيان بعدو طرق نذكر منها :

- الاتصال المباشرة بأفراد العينة
- الاستعانة بالأصدقاء العاملين في المؤسسات و الإدارات

ثانيا : حدود الدراسة و صعوباتها

1. حدود الدراسة

تتمثل حدود هذه الدراسة في الأتي :

- حدود الموضوعية : اهتمت هذه الدراسة بكل من الإجراءات العملية للمراجعة من خلال مساهمة المراجع الخارجي في تحليل القوائم المالية للمنشأة لاكتشاف الأخطاء و النقائص و تحسين جودة القوائم المالية .
- الحدود البشرية : شملت هذه الدراسة العاملين في (البنوك التجارية و مديرية الضرائب و القبضات)
- الحدود الزمنية : قمنا بهذه الدراسة في الموسم الجامعي 2019 / 2020
- الحدود المكانية : أن الهدف من هذه الدراسة هو توضيح ما إذا كان للمراجع الخارجي دور في تحسين جودة القوائم المالية ، و ذلك من خلال عينة الدراسة .

2. صعوبات الدراسة

رغما سعينا للحصول على نتائج ذات موضوعية ، لم تخلو دراستنا من بعض الصعوبات والعوائق التي يمكن توضيح أبرزها في التالي :

1 -عدم الاهتمام باستمارة الاستبيان من بعض أفراد العينة بتأخير في الإجابة و و تضيع الوقت أو تأجيل المواعيد إلى وقت أخرى أو رفض الإجابة و إعطاء مبررات كاذبة .

2 -تصادفت دراستنا معا الحالة الغير مستقرة للبلاد و التي تسببت في العديد من الإضرابات و غلق أبواب الجامعة مما جعل عملية التواصل معا الأستاذ المشرف صعبة .

المبحث الثاني : معالجة بيانات الاستبيان و تحليل النتائج

بعد الانتهاء من عملية إعداد الاستبيان و توزيعه و استلام الإجابات من أفراد العينة محل الدراسة ، سنقوم في هذا المبحث باختبار فرضيات الدراسة ، عن طريق التحليل الإحصائي الوصفي للبيانات المستخلصة من هذه الإجابات

المبحث الثاني : معالجة الاستبيان و تحليل النتائج

المطلب الأول : التحليل الإحصائي للمتغيرات الديمغرافية

تتكون عينة الدراسة من عدة فئات حيث قمنا بتوزيع 90 استمارة ، بعد استعادة الاستمارات الموزعة قمنا بعملية فرزها وتبويبها متحصلنا على نتائج المبينة في الجداول التالية :

الجدول رقم 01 : الاستمارات الموزعة على أفراد العينة

البيان	العدد	النسبة المئوية %
الاستمارات الموزعة	90	%100
الاستمارات المسترجعة	80	%88.88
الاستمارات المفقودة	10	%11.11
الاستمارات الصالحة للمعالجة و التحليل الإحصائي	80	%88.88

المصدر : من إعداد الطالب

الجدول رقم 02 : مقياس الإجابة على بنود الاستبيان وفقا لمقياس لكارت الثلاثي

التصنيف	موافق	محايد	غير موافق
الترميز	1	2	3

المصدر : من إعداد الطالب

المطلب الثاني : تحليل نتائج الاستبيان حسب البيانات الشخصية

أولا : بالنسبة للسن

انطلاقا من عدد استمارات الاستبيان المقبولة في الدراسة و الفئات العمرية التي وضعناها يمكن تحديد النتائج التالية في الجدول التالي :

الجدول رقم 03 : يوضح توزيع الفئات العمرية

لفئات	تكرار	النسبة
اقل من 30 سنة	20	25%
من 30 إلى 40 سنة	30	37,50%
أكثر من 40 سنة	30	37,50%
المجموع	80	100%

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج spss

الشكل رقم 02 : يوضح توزيع أفراد العينة حسب السن

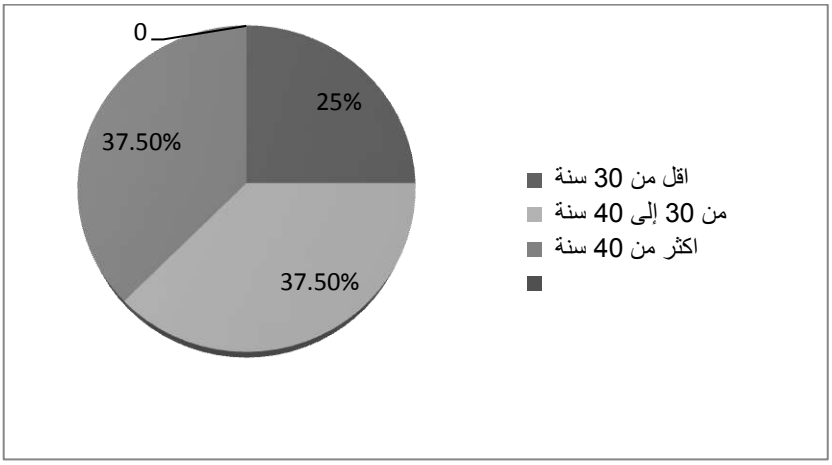

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج spss

نلاحظ من خلال الجدول رقم 04 الذي يوضح توزيع أفراد العينة حسب السن (الفئة العمرية) :

- بالنسبة للفئة العمرية الأولى و التي تمثل الأفراد الذي أعمارهم اقل من 30 سنة حيث يشكلون 25 % .
- بالنسبة للفئة العمرية الثانية و التي تمثل الأفراد التي تتراوح أعمارهم من 30 إلى 40 سنة و يشكلون نسبة 30% .
- أما الفئة العمرية الثالثة و هي فئة الأفراد التي أعمارهم أكثر من 40 سنة ،و المشكلين نسبة 30%

ثانيا : المؤهل العلمي

تم تقسيم عينة الدراسة بتحديد المؤهل العلمي لإفراد العينة حسب الشهادة (ثانوي ، ليسانس ، ماستر ،أكاديميون).

و الجدول التالي يوضح توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي مع التكرار و النسب :

الجدول رقم 04 : يوضح توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

الفئات	التكرار	النسبة
ثانوي	10	27.5 %
ليسانس	33	41.25 %
ماستر	25	31.25 %
أكاديميون	12	15 %
المجموع	80	% 100

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج spss

الشكل رقم 03 : يوضح توزيع أفراد حسب المؤهل العلمي

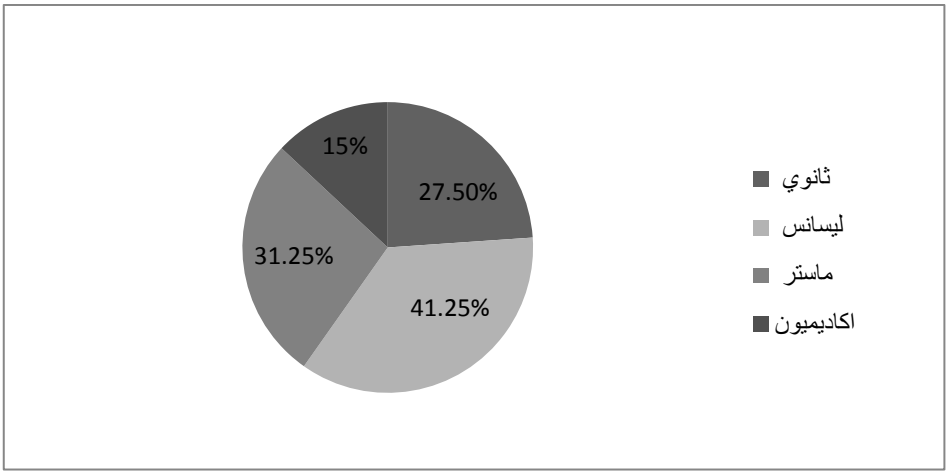

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج spss

- نلاحظ من خلال الجدول رقم 05 الذي يوضح تصنيف أفراد العينة حسب المؤهل العلمي و الشهادات المتحصل عليها من طرف أفراد العينة محل الدراسة ، ما يلي :

نجد انا فئة الثانوي وصل تكراره إلى 10 أي بنسبة 12.5 % ، كما وصل تكرار فئة المتحصلين على شهادة الليسانس فهي بتكرار 33 أي بنسبة 41.25 % ، كما وصل تكرار فئة الماستر إلى 25 شخص أي بنسبة

31.25 % ، أما فئة أكاديميون كانت بتكرار 12 فقط و بالتالي تكون نسبتها تقدر 15 %.

ثالثا : بالنسبة للخبرة المهنية

تم تحديد الخبرة المهنية (الاقدمية) من خلال تقسيمها إلى أربعة مجموعات كما هوا موضح في الجدول التالي :

الجدول رقم 05 : يوضح توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية

الفئات	التكرار	النسبة
اقل من 5 سنوات	35	43.75%
من 5 سنوات إلى 10 سنوات	20	25%
من 10 إلى 15 سنة	18	22.5%
أكثر من 15 سنة	7	08.75%
المجموع	80	100%

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج spss

الشكل رقم 04 : يوضح توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية

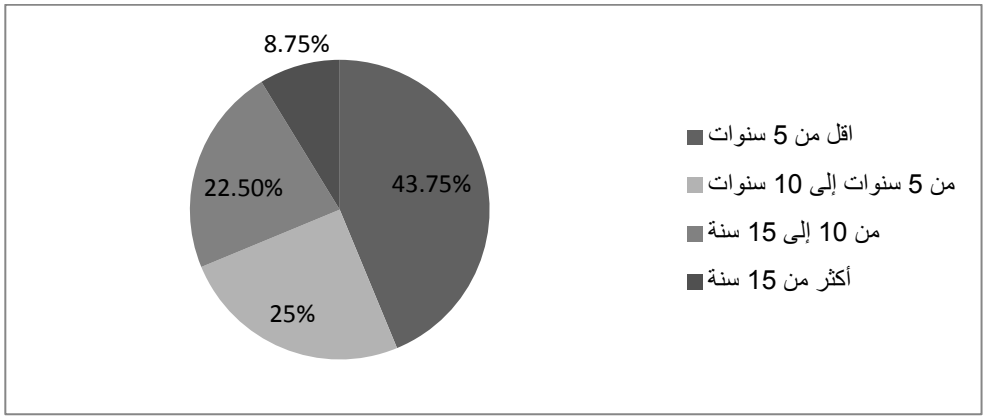

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج spss

نلاحظ من خلال الجدول رقم 06 الذي يحتوي على توزيع أفراد العينة من حيث الخبرة المهنية بحيث تم تقسيم الخبرة المهنية إلى فئات سنوية وهي كالأتي :

- بالنسبة للفئة العمرية الممثلة لسنوات الخبرة لأقل من 5 سنوات فقد وصل عدد أفراد الذين ينتمون إلى هذه الفئة إلى 35 فرد أي بنسبة 43.75 % وكانت هيا أعلى نسبة من حيث الخبرة المهنية ، أما الفئة العمرية الثانية والتي تتراوح ما بين 5 إلى 10 سنوات فالأفراد الذين ينتمون إليها يقدر عددهم ب 20 فرد بنسبة 25 % ، أما الفئة العمرية الثالثة وهي تتراوح من 10 إلى 15 سنة خبرة وصل عدد الأفراد الذين ينتمون إلى هذه العينة 18 فرد أي بنسبة 22.5 % ، بالنسبة للفئة الأخيرة فكان عدد الأفراد الذين ينتمون إليها يقدر ب 7 أفراد أي بنسبة 08.75 %.

المطلب الثالث : تحليل نتائج الاستبيان

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى دراسة و تحليل النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الاستبيان ، لدور المراجع الخارجي في تحسين جودة القوائم المالية في البيئة المحاسبية الجزائرية ، فقد اعتمدنا على المتوسط الحسابي المرجح و الانحراف المعياريوسوف نتطرق إلى هذه النتائج و عرضها و تحليلها حسب

المحاور، لكن علينا أولا تحديد فئات المتوسط المرجح ، التي سيتم الاستعانة به من أجل الحكم على دلالة المتوسطات الحسابية تحليل و تفسير قيمها لاحقا ، و عليه قمنا بتحديد المتوسط المرجح من خلال حساب طول الفئة وفقا لعدد الخيارات و الدرجات في مقياس لكارت الثلاثي ، حيث تم ذالك كما يلي :

حساب المدى :

المدى = 3-1 = 2 أو ما يعبر عنه بعدد المسافات من 1 إلى 2 مسافة أولى ومن 2 إلى 3 مسافة ثانية

حساب طول الفئة :

طول الفئة = المدى / عدد الاختيارات = 3/2 = 0.66

ثم نضيف طول الفئة للدرجة واحد فحصل على حدود الفئة الأولى المفسرة لقيم المتوسط الحسابي و هكذا إلى غاية الحصول على حدود الفئة الثالثة المفسرة لقيم المتوسط الحسابي ، كما يظهر في الجدول رقم 07

الجدول رقم 06 : حساب المتوسط المرجح

الفئة	التصنيف
من 01 إلى 1.66	موافق
من 1.67 إلى 2.33	محايد
من 2.34 إلى 3	غير موافق

المصدر : من إعداد الطالب

بعد تفريغ البيانات الموجودة بالاستمارات المسترجعة و القابلة لتحليل تم الحصول على النتائج التالية :

الجدول رقم 07 : يبين أراء عينة الدراسة حول أخلاقيات مهنة محافظ الحسابات

العبارات		المؤشرات الإحصائية		
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
01	تتم عملية تعيين محافظ الحسابات وفق معايير موضوعية	2,0000	0,75305	محايد
02	وجود استقلالية تامة لمحافظ الحسابات أثناء أداء مهامه	1,5000	0,82283	موافق
03	وجود سرية تامة لمحافظ الحسابات بخصوص الوثائق والمستندات الثبوتية	2,0000	0,80190	محايد
04	يعمل محافظ الحسابات على تحقيق الموضوعية أثناء تأدية مهامه	1,0000	0,77582	موافق
05	يبذل محافظ الحسابات العناية المهنية أثناء تأدية مهامه	1,5000	0,77286	موافق
06	يلتزم محافظ الحسابات بالأمانة اتجاه الأطراف ذوى العلاقة	2,0000	0,76266	محايد
المجموع		1.66	/	/

المصدر : من إعداد الطالب بناء على نتائج تحليل spss

بالنسبة لسؤال الأول : جاءت الإجابة رقم 01 من المحور الأول بمحايد بمتوسط حسابي قدره 2,0000 و انحراف معياري بلغت قيمته 0,75305 مما يدل على أن عملية تعيين محافظ الحسابات وفق معايير موضوعية .

بالنسبة لسؤال الثاني : جاءت الإجابة رقم 02 من المحور الأول بموافق بمتوسط حسابي قدره 1,5000 و انحراف معياري بلغت قيمته 0,82283 مما يدل على وجود استقلالية تامة لمحافظ الحسابات أثناء أداء مهامه .

بالنسبة لسؤال الثالث : جاءت الإجابة رقم 03 من المحور الأول بمحايد بمتوسط حسابي قدره 2,0000 و انحراف معياري بلغت قيمته 0,80190 مما يدل على وجود سرية تامة لمحافظ الحسابات بخصوص الوثائق والمستندات الثبوتية .

بالنسبة لسؤال الرابع : جاءت الإجابة رقم 04 من المحور الأول بموافق بمتوسط حسابي قدره 1,0000 و انحراف معياري بلغت قيمته 0,77582 مما يدل على انا محافظ الحسابات يعمل على تحقيق الموضوعية أثناء تأدية مهامه .

بالنسبة لسؤال الخامس : جاءت الإجابة رقم 05 من المحور الأول بموافق بمتوسط حسابي قدره 1,5000 و انحراف معياري بلغت قيمته 0,77286 مما يدل على أن محافظ الحسابات يبذل العناية المهنية أثناء تأدية مهامه .

بالنسبة لسؤال السادس : جاءت الإجابة رقم 06 من المحور الأول بموافق بمتوسط حسابي قدره 2,0000 و انحراف معياري بلغت قيمته 0,76266 مما يدل على أن محافظ الحسابات يلتزم بالأمانة اتجاه الأطراف ذوى العلاقة .

اعتمادا على النتائج المتحصل عليها نختبر صحة الفرضيات التالية :

الفرضية H0 : أخلاقيات مهنة محافظ الحسابات .

الفرضية H1 : لا ليس لمهنة محافظ الحسابات أخلاقيات .

كل أسئلة المحور الأول تتمركز حول أخلاقيات مهنة محافظ الحسابات و ذلك من خلال حصولنا على متوسط حسابي كل 1.66 وهذا ما يدل على الموافقة و من هنا نثبت صحة الفرضية H0 التي تؤيد أن للمهنة محافظ الحسابات أخلاقيات .

الجدول رقم 08 : دور محافظ الحسابات في تحقيق الخصائص الرئيسية

العبارات		المؤشرات الإحصائية		
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
01	يحرص محافظ الحسابات على تقديم المعلومات المالية في التوقيت المناسب	2,0000	0,80190	محايد
02	يحرص محافظ الحسابات على أن تكون المعلومات المالية ذات قدرة تنبؤية	2,0000	0,85091	محايد
03	يحرص محافظ الحسابات على أن تكون المعلومات المالية ذات قدرة استرجاعية	2,0000	0,80347	محايد
04	يحرص محافظ الحسابات على توفر جميع المستندات	1,5000	0,83439	موافق
05	يحرص محافظ الحسابات على أن تكون التقارير المالية ذات غرض عام	1,5000	0,75933	موافق
06	يحرص محافظ الحسابات على أن تصف المعلومات المالية جميع الأحداث والمعاملات في المؤسسة	2,0000	0,75630	محايد
07	يحرص محافظ الحسابات على أن تعبر المعلومات المالية عن الواقع بصدق	1,0000	0,52996	موافق
المجموع		1.71	/	/

المصدر : من إعداد الطالب بناء على مخرجات spss

بالنسبة للسؤال السابع : جاءت الإجابة رقم 01 من الحور الثاني بمحايد بمتوسط حسابي قدره 2.0000 و انحراف معياري بلغت قيمته 0,80190 مما يدل على أن محافظ الحسابات يحرص على تقديم المعلومات المالية في التوقيت المناسب .

بالنسبة للسؤال الثامن : جاءت الإجابة رقم 02 من الحور الثاني بمحايد بمتوسط حسابي قدره 2.0000 و انحراف معياري بلغت قيمته 0,85091 مما يدل على أن محافظ الحسابات يحرص على أن تكون المعلومات المالية ذات قدرة تنبؤية .

بالنسبة للسؤال التاسع : جاءت الإجابة رقم 03 من الحور الثاني بمحايد بمتوسط حسابي قدره 2.0000 و انحراف معياري بلغت قيمته 0,80347 مما يدل على أن أن محافظ الحسابات يحرص على أن تكون المعلومات المالية ذات قدرة استرجاعية .

بالنسبة للسؤال العاشر : جاءت الإجابة رقم 04 من الحور الثاني بموافق بمتوسط حسابي قدره 1,5000 و انحراف معياري بلغت قيمته 0,83439 مما يدل على أن محافظ الحسابات يحرص على توفر جميع المستندات .

بالنسبة للسؤال الحادي عشر: جاءت الإجابة رقم 05 من الحور الثاني بموافق بمتوسط حسابي قدره 1,5000 و انحراف معياري بلغت قيمته 0,75933 مما يدل على أن محافظ الحسابات يحرص على أن تكون التقارير المالية ذات غرض عام .

بالنسبة للسؤال الثاني عشر : جاءت الإجابة رقم 06 من الحور الثاني بموافق بمتوسط حسابي قدره 2.0000 و انحراف معياري بلغت قيمته 0,75630 مما يدل على أن محافظ الحسابات يحرص أن تصف المعلومات المالية جميع الأحداث والمعاملات في المؤسسة .

بالنسبة للسؤال الثالث عشر : جاءت الإجابة رقم 07 من الحور الثاني بموافق بمتوسط حسابي قدره 1,5000 و انحراف معياري بلغت قيمته 0,52996 مما يدل على أن محافظ الحسابات يحرص على أن تعبر المعلومات المالية عن الواقع بصدق .

اعتمادا على النتائج المتحصل عليها نختبر صحة الفرضيات التالية :

الفرضية H0 : لمحافظ الحسابات دور في تحقيق الخصائص الرئيسية .

الفرضية H1 : ليس لمحافظ الحسابات دور في تحقيق الخصائص الرئيسية .

كل أسئلة المحور الثاني تتمركز حول دور محافظ الحسابات في تحقيق الخصائص الرئيسية و ذلك من خلال حصولنا على متوسط حسابي كلي 1.71 هذا ما يدل على الموافقة ومن هنا نثبت صحة الفرضية الأولى H0 التي تؤيد أن لمحافظ الحسابات دور في تحقيق الخصائص الرئيسية .

الجدول رقم 09 : دور محافظ الحسابات في تحقيق الخصائص الفرعية

العبارات		المؤشرات الإحصائية		
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
01	يحرص محافظ الحسابات على تحقيق خاصية القابلية للمقارنة بين عدة سنوات	2,0000	0,71334	محايد
02	يحرص محافظ الحسابات على تحقيق خاصية القابلية للمقارنة بين المؤسسات	2,0000	0,75473	محايد
03	يحرص محافظ الحسابات على أن تتوفر الميزانية المالية على كافة المعلومات الإلزامي الإفصاح بها	1,5000	0,74534	موافق
04	يحرص محافظ الحسابات على أن يتوفر جدول حسابات النتائج على كافة المعلومات الإلزامي الإفصاح بها	1,0000	0,63595	موافق
05	يحرص محافظ الحسابات على أن يتوفر جدول تدفقات الخزينة على كافة المعلومات الإلزامي الإفصاح بها	1,5000	0,83439	موافق
06	يحرص محافظ الحسابات على أن تتوفر الملاحق على كافة المعلومات الإلزامي الإفصاح بها	1,0000	0,70878	موافق
المجموع		1.5	/	/

المصدر : من إعداد الطالب بناء على مستخرجات spss

بالنسبة للسؤال الرابع عشر : جاءت الإجابة رقم 01 من الحور الثالث بمحايد بمتوسط حسابي قدره 2.0000 و انحراف معياري بلغت قيمته 0,71334 مما يدل على أن محافظ الحسابات يحرص على تحقيق خاصية القابلية للمقارنة بين عدة سنوات .

بالنسبة للسؤال الخامس عشر : جاءت الإجابة رقم 02 من الحور الثالث بمحايد بمتوسط حسابي قدره 2.0000 و انحراف معياري بلغت قيمته 0,75473 مما يدل على أن محافظ الحسابات يحرص على أن تتوفر الميزانية المالية على كافة المعلومات الإلزامي الإفصاح بها .

بالنسبة للسؤال السادس عشر : جاءت الإجابة رقم 03 من الحور الثالث بموافق بمتوسط حسابي قدره 1,5000 و انحراف معياري بلغت قيمته 0,74534 مما يدل على أن محافظ الحسابات يحرص أن تتوفر الميزانية المالية على كافة المعلومات الإلزامي الإفصاح بها .

بالنسبة للسؤال السابع عشر : جاءت الإجابة رقم 04 من الحور الثالث بموافق بمتوسط حسابي قدره 1,0000 و انحراف معياري بلغت قيمته 0,63595 مما يدل على أن محافظ الحسابات يحرص على أن يتوفر جدول حسابات النتائج على كافة المعلومات الإلزامي الإفصاح بها .

بالنسبة للسؤال الثامن عشر : جاءت الإجابة رقم 05 من الحور الثالث بموافق بمتوسط حسابي قدره 1,5000 و انحراف معياري بلغت قيمته 0,83439 مما يدل على أن محافظ الحسابات يحرص على أن يتوفر جدول تدفقات الخزينة على كافة المعلومات الإلزامي الإفصاح بها .

بالنسبة للسؤال التاسع عشر : جاءت الإجابة رقم 06 من الحور الثالث بموافق بمتوسط حسابي قدره 1,0000 و انحراف معياري بلغت قيمته 0,70878 مما يدل على أن محافظ الحسابات يحرص أن تتوفر الملاحق على كافة المعلومات الإلزامي الإفصاح بها .

اعتمادا على النتائج المتحصل عليها نختبر صحة الفرضيات التالية :

الفرضية H0 : لمحافظ الحسابات دور في تحقيق الخصائص الفرعية

الفرضية H1 : ليس لمحافظ الحسابات دور في تحقيق الخصائص الفرعية

كل أسئلة المحور الثالث تتمركز حول دور محافظ الحسابات في تحقيق الخصائص الفرعية و ذلك من خلال حصولنا على متوسط حسابي 1.5 و هذا يدل على الموافقة و من هنا نثبت صحة الفرضية الأولى H0 التي تؤيد أن لمحافظ الحسابات دور في تحقيق الخصائص الفرعية .

صحة و ثبات الاستبيان (معامل كرونباخ) :

قمنا بهذا الصدد بحساب قيمة ألفا كرونباخ والتي جاءت نتيجتها كالتالي :

الجدول رقم 10 : نتيجة ألفا كرونباخ

/	النسبة
ألفا كرونباخ	**% 99.2**

المصدر : من إعداد الطالب بناء على مستخرجات spss

نسبة ألفا كرونباخ الموضحة في جدول رقم 10 تبين لنا صحة و ثبات الاستبيان و أنه ذات جودة جيدة جدا .

خلاصة الفصل

هدفنا من خلال هذه الدراسة إلى إظهار الدور الذي يلعبه المراجع الخارجي في المساعدة على تقديم قوائم مالية تتميز بالجودة و الدقة للجهات التي تطلبها ، و من خلال إجابات مختلف أفراد العينة المدروسة نجد بأن المراجع الخارجي له مجال كبير في تحسين جودة القوائم المالية من خلال الإجراءات التحليلية المستعملة بشكل جيد للحصول على أدلة إثبات كافية لتأكد من صحة الأرصدة المالية ، إذن الدور الأساسي للمراجع الخارجي هو اكتشاف الأخطاء الجوهرية المتعلقة بالمعلومات المالية نتيجة الغش ، و محاولة تصليحها و الإشارة إليها لإدارة المؤسسة و الموظفين و تدوينها في تقريره النهائي.

الخاتمة

الخاتمة

لقد حولنا في هذا العمل الإجابة على الإشكالية المطروحة من خلال لمحة على المراجعة حيث تطرقنا إلى لمحة تاريخية حول ظهور المراجعة التي جاء تطورها تبعا لتطور الحياة البشرية ، معا ذكر مبادئها الرئيسية و التي كانت تتمحور حول مبدأ التكامل و الشمول و الإفصاح و الإنصاف و العديد من المبادئ الأخرى وبعد ذلك تطرقنا إلى ماهية المراجع الخارجي بإعطاء نظرة على الأوضاع الحالية لمهنة المراجع الخارجي من ناحية نعرفها حسب التشريع الجزائري من حيث مفهومه و المهام الذي يندرج تحته بحيث كان من مهامه فحص صحة الحسابات السنوية و مطابقتها للمعلومات المبينة في تقرير الذي يقدمه . وقمنا بذكر صفاته الشخصية بحيث كانت من ابرز صفاته شخصية انه يكون كتوما أمينا و يحتفظ بأسرار المؤسسة حيث يكون تحديد أتعاب المراجع وفق سلم مضبوط قانونيا .

كما قمنا بالتعريف بالقوائم المالية و كيفية عرضها حيث عرفنا بأن القوائم المالية هي الناتج النهائي للمحاسبة حيث يتم في النهاية تلخيص جميع البيانات التي يتم تسجيلها في دفاتر المؤسسة . وتكمن أهمية القوائم المالية في المركز المالي الشركة . كما قمنا بعرض عناصر القوائم المالية المتعلقة بالمركز المالي، وطرق قياسها ،و في الأخير قمنا بعطاء مدى دور المراجعين في توفير مصداقية القوائم المالية من خلال اكتشاف الأخطاء و تحليل الكشوف المصرفية و أرصدة المؤسسة .

1. اختبار الفرضيات :

1 -اختبار صحة الفرضية الأولى : من خلال دراستنا التطبيقية أثبت هذه الأخيرة صحة الفرضية الأولى التي كانت تتمحور حول أخلاقيات مهنة المراجع الخارجي وهي أن المراجع الخارجي على يحرص على الالتزام بأخلاقيات المهنة المحاسبية أثناء أداء وظيفته .

- اختبار صحة الفرضية الثانية : من خلال دراستنا التطبيقية أثبتت هذه الأخير صحة هذه الفرضية الثانية التي كانت تتمحور حول دور محافظ الحسابات في تحقيق الخصائص الرئيسية و هي أن المراجع الخارجي في البيئة الجزائرية يسعى إلى تحقيق الخصائص الرئيسية لمهنة المراجعة بحرصه على أن تعبر المعلومات المالية عن واقع المؤسسة بصدق و أن تصف جميع الأحداث والمعاملات في المؤسسة .

❖ اختبار الفرضية الثالثة : من خلال دراستنا التطبيقية أثبتت صحة هذه الفرضية الثالثة التي كانت تتمحور حول دور محافظ الحسابات في تحقيق الخصائص الفرعية البيئة الجزائرية بحرصه على أن تتوفر الميزانية المالية ، جدول حسابات النتائج ، جدول التدفقات على كافة المعلومات الإلزامي الإفصاح بها لتوفير قوائم مالية ذات جودة و مصداقية .

2. النتائج :

من خلال دراستنا توصلنا إلى النتائج التالية :

- يجب أن يحرص المراجع الخارجي على أن تتوفر الميزانية المالية على كافة المعلومات الإلزامي الإفصاح عنها .
- وجود استقلالية تامة للمراجع الخارجي أثناء أداء مهامه .
- على المراجع الخارجي أن يحرص على جمع جميع المستندات.
- من صفات المراجع الخارجي أن يكون كتوما على سرية المعلومات التي يتحصل عليها أثناء قيامه بمهامه .
- أن الدور الأساسي للمراجع الخارجي و هو اكتشاف الأخطاء المتعلقة بالقوائم المالية لدى المؤسسة و محاولة تصحيحها ، معا تدوينها في تقريره الخاص الذي يشترط عليه أن يقدمه للجنة ليبين فيه أهم الملاحظات و الأخطاء التي تعرض لها خلا قيامه بعملية المراجعة سواء كانت هذه الأخطاء سهوا أو عمدا .
- حرص المراجع الخارجي على أن تتوفر الملاحق على كافة البيانات و المعلومات الإلزامي الإفصاح بها .
- من دور المراجع الخارجي تحقيق الموضوعية أثناء تأدية مهامه وذلك من خلال إتباع مجموعة من خطوات عملية المراجعة لتعبير السليم و الصادق عن مصداقية القوائم المالية .
- يحرص المراجع الخارجي كل الحرص على أن تعبر المعلومات المالية عن الواقع بصدق
- على المراجع الخارجي التأكد من صحة القوائم المالية ولذلك عليه القيام بعملية الملاحظة و المشاهدة و مناقشة بعض الموظفين و الإدارة لتكون لديه أدلة إثبات حاسمة و كافية لكي يقوم بتدوين تقريره النهائي .

- إن الحصيلة التي توصلنا إليها من خلال دراستنا أنه عند ارتباط المراجع الخارجي بالمؤسسة يؤدي إلى تحسين جودة القوائم المالية من خلال تنبه المراجع الخارجي لبعض الأخطاء التي تعرض له خلال هذه الفترة و يحاول تصليحها مع الإدارة و الموظفين .

3. التوصيات :

- على مراجع الحسابات أن يبذل العناية المهنية الواجبة للحصول على أدلة كافية و التي تخلف القناعة و الطمأنينة للأطراف الأخرى المستخدمة للقوائم المالية بأن المنشأة لديها القدرة على مزاولة نشاطها في الفترات الزمنية القادمة
- ضرورة التزام المراجعين بالسعي المستمر و الدائم نحو لتطور أدائهم من خلال المشاركة في المحاضرات وورش العمل و الندوات العلمية .
- ضرورة قيام المراجع الخارجي باستخدام أكبر النسبة المالية و المقارنة بين المعلومات ليتمكن من الحصول على أدلة إثبات كافية تساعده في إبداء رأيه الفني على القوائم المالية .

4. أفاق الدراسة :

تناولنا في هذا البحث إشكالية ما دور المراجع الخارجي في تحسين جودة القوائم المالية ، غير أننا لم نتطرق في هذا البحث إلي جانب مهم وهو المعوقات التي تواجه المراجع الخارجي أثناء قيامه بعملية المراجعة و موقف المؤسسات من هاته المهنة الأمر الذي يتطلب ضرورة إجراء دراسات إضافية لتكمل ما لم تشمله الدراسة الحالية .

المراجع

أولا : المراجع باللغة العربية

الكتب :

1. محمد سمير الصبان ، عبد الوهاب نصر على ، **المراجعة الخارجية المفاهيم الأساسية و آليات تطبيق وفقا للمعايير المتعارف عليها المعايير الدولية** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2002 .
2. حسين يوسف القاضي وآخرون ، **أصول المراجعة** ، الطبعة الأولى ، منشورات جامعة دمشق ، سوريا ، 2011/2010.
3. عبد الفتاح الصحن و آخرون ، **أسس المراجعة الخارجية** ، المكتب الحديث ، مصر ، 2017
4. بني عطا على محمد حيدر ، **مقدمة في نظرية المحاسبة و المراجعة** ، دار الحامد للتوزيع و النشر ، عمان ، 2007
5. توماس وليام ، هنري أمر سون ، **المراجعة بين النظرية و التطبيق** ، تعريب و مراجعة أحمد حامد حجاج ، كمال الدين سعيد ، دار المريخ للنشر ، الطبعة الأولى ، مصر ، 2006
6. شتوي عبد السلام إدريس ، **المراجعة معايير و إجراءات** ، دار النهضة ، بيروت ، 1996 .
7. عبد الله أمين خالد ، **علم تدقيق الحسابات** ، دار وائل للنشر ، عمان ، 1999.
8. لطفي أحمد أمين السيد ، **مراجعة وتطبيق نظم المعلومات** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 2005 .
9. إبراهيم عثمان شاهين ، **المراجعة دراسات معاصرة و حالات عملية** ، دار الهاني للطباعة و النشر ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، مصر ، 1981 .
10. زكريا محمد الصادق إسماعيل ، **مراجع الحسابات** (كلية التجارة ، جامعة طنطا ، 1982) .
11. محمد التوهامي طواهر ، مسعود صديقي ، **المراجعة و تدقيق الحسابات** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2003 .
12. أمين السيد أحمد لطفي ، **المحاسبة الدولية** ، دار الجامعية ، إسكندرية ، مصر ، 2003 .
13. أمين عبد الله ،**علم تدقيق الحسابات** ، دار وائل للنشر و التوزيع ، الطبعة الرابعة ، عمان ، الأردن ، بدون سنة نشر .
14. بوتين محمد ، **المراجعة و مراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2003
15. محمد الفيومي ، عوض لبيب ، **أصول المراجعة** ، المكتب الجامعي الحديث ،الإسكندرية ، 1991 .

16. هيني فان جريوننج رضوان ، **معايير التقارير الدولية** ، ترجمة طارق عبد العال حماد ، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ، مصر ، 2006 .

17. القاضي حسين ، دحدوح حسين ، **أساسيات التدقيق في ظل المعايير الأمريكية و الدولية** ، مؤسسة الوراقة ، عمان ، 1999 .

18. السريا محمد السيد ، **أصول و قواعد المراجعة و التدقيق الشامل (معايير و قواعد و مشاكل التطبيق العلمي)** ، دار الجامعية ، إسكندرية ، مصر ، 2007 .

19. الشاهد سمير محمد ، طارق عبد العال حماد ، **قواعد إعداد و تصوير القوائم المالية و فقا المعايير المحاسبية الدولية** ، اتحاد المصارف العربية ، بيروت ، 2000 .

20. شنوف شعيب ، **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية IFRAS/IAS** ، الجزء الثاني ، مكتبة الشركة الجزائرية ، بودواو ، الجزائر ، 2000 .

2- الرسائل و الأطروحات الجامعية

21. بن يخلف أمال ، **المراجعة الخارجية في الجزائر** ، شهادة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، الجزائر ، 2010 .

22. محمد أمين مازون ، **التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية و مدى إمكانية تطبيقها في الجزائر** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية ، جامعة الجزائر ، الجزائر ، 2011 .

23. عبد الله عبد الله سعيد ابو سرعة ، **التكامل بين المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية** ، مذكرة ماجستير ، غير منشورة ، الجزائر ، 2010/2009 .

3. المجلات

24. كمال فتحي عبد اللطيف ، **مصطلحات تهم مراجع الحسابات نشرة المجتمع العربي للمحاسبين القانونيين** ، العدد 10 ، تشرين أول ، 2002 .

25. سليمان بلعور ، **دوافع و اثأر الانتقال إلى النظام المحاسبي في الجزائر** ، مجلة رؤى اقتصادية ، جامعة الوادي ، العدد السادس ، جوان 2014 .

4. البحوث الجامعية

26. بلعيد وردة ، **مساهمة المراجعة الخارجية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية** ، مذكرة ماجستير ، جامعة المسيلة ، الجزائر 2014 .

27. لندة قداري ، **دور المراجعة الخارجية في تحسين جودة المعلومة المحاسبية** ، مذكرة ماستر ، جامعة الوادي ، 2015.

28. و سيلة بوخالفة ، **دور المراجعة الخارجية في تحسين جودة القوائم المالية** ، مذكرة ماستر ، غير منشورة ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر 2012 /2013.

29 . براء الله ضياء الدين ، **دور المراجعة الخارجية في تحسين جودة القوائم المالية** ، مذكرة ماستر ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر ، 2016 / 2017 .

30. فاطمة الزهراء قيطوبي ، **مجالات مساهمة المراجع الخارجي في تحسين جودة القوائم المالية** ،مذكرة ماستر ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر ، 2014 / 2015 .

5. **التقارير و القوانين و المراسيم و القرارات**

31. **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية** ، العدد 42 ، الصادرة في 11 جويلية 2010 .

32. **الجريدة الرسمية ، للجمهورية الجزائرية** ، العدد 19 ، الصادر بتاريخ 2009/03/25 .

5.المراجع بالغة الأجنبية

1. Hassan lbahari LA QUALITE DE L AUDIT EXTERNE ET LA NOTION DE SIGNIFCATIVITE étude Exploratoire ، 2009

2. pascal Barenton . Normes IAS/IFRS Application Aux Etats Financiers . DOUNOD. Paris ،2eme édition ،2006 .

الملاحق

الملحق 01 : الاستبيان

جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

استبيان

يشكل هذا الاستبيان جزءا من الدراسة بعنوان :" دور المراجع الخارجي في تحسين جودة القوائم المالية في البيئة المحاسبية الجزائرية ، الذي يعدها الطالب استكمالا لمتطلبات الحصول على شهادة الماستر تخصص محاسبة وتدقيق من جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، ولأهمية رأيكم حول موضوع الدراسة ، أرجو المساهمة في هذا الاستبيان للإجابة وإبداء رأيكم في المسائل والأسئلة المطروحة بما عرف عنكم من دقة وموضوعية ، علما أن البيانات التي ستدلون بها ستستعمل لأغراض البحث العلمي فقط .

أولا : البيانات الشخصية

أرجو التكرم بوضع علامة (✓) أمام المربع المناسب :

العمر: اقل من 30 سنة ☐ من 30 إلى 40 سنة ☐ أكثر من 40 سنة ☐

المؤهل العلمي :

ثانوي ☐ ليسانس ☐ ماجستير ☐ أكاديميون ☐

سنوات الخبرة :

أقل من 5 سنوات ☐ من 5 سنوات إلى 10 سنوات ☐

من 10 إلى 15 سنة ☐ أكثر من 15 سنة ☐

المحور الأول : أخلاقيات مهنة محافظ الحسابات

الرقم	أخلاقيات مهنة محافظ الحسابات	موافق	محايد	غير موافق
04	تتم عملية تعيين محافظ الحسابات وفق معايير موضوعية			
05	وجود استقلالية تامة لمحافظ الحسابات أثناء أداء مهامه			
06	وجود سرية تامة لمحافظ الحسابات بخصوص الوثائق والمستندات الثبوتية			
07	يعمل محافظ الحسابات على تحقيق الموضوعية أثناء تأدية مهامه			
08	يبذل محافظ الحسابات العناية المهنية أثناء تأدية مهامه			
09	يلتزم محافظ الحسابات بالأمانة اتجاه الأطراف ذوى العلاقة			

المحور الثاني : دور محافظ الحسابات في تحقيق الخصائص الرئيسية

الرقم	دور محافظ الحسابات في تحقيق الخصائص الرئيسية	موافق	محايد	غير موافق
11	يحرص محافظ الحسابات على تقديم المعلومات المالية في التوقيت المناسب			
12	يحرص محافظ الحسابات على أن تكون المعلومات المالية ذات قدرة تنبؤية			
13	يحرص محافظ الحسابات على أن تكون المعلومات المالية ذات قدرة استرجاعية			
14	يحرص محافظ الحسابات على توفر جميع المستندات			
15	يحرص محافظ الحسابات على أن تكون التقارير المالية ذات غرض عام			
16	يحرص محافظ الحسابات على أن تصف المعلومات المالية جميع الأحداث والمعاملات في المؤسسة			
17	يحرص محافظ الحسابات على أن تعبر المعلومات المالية عن الواقع بصدق			

المحور الثالث : دور محافظ الحسابات في تحقيق الخصائص الفرعية

الرقم	دور محافظ الحسابات في تحقيق الخصائص الفرعية	غير موافق	محايد	غير موافق
18	يحرص محافظ الحسابات على تحقيق خاصية القابلية للمقارنة بين عدة سنوات			
19	يحرص محافظ الحسابات على تحقيق خاصية القابلية للمقارنة بين المؤسسات			
20	يحرص محافظ الحسابات على أن تتوفر الميزانية المالية على كافة المعلومات الإلزامي الإفصاح بها			
21	يحرص محافظ الحسابات على أن يتوفر جدول حسابات النتائج على كافة المعلومات الإلزامي الإفصاح بها			
22	يحرص محافظ الحسابات على أن يتوفر جدول تدفقات الخزينة على كافة المعلومات الإلزامي الإفصاح بها			
23	يحرص محافظ الحسابات على أن تتوفر الملاحق على كافة المعلومات الإلزامي الإفصاح بها			

الملحق رقم 02 نتائج تحليل الاستبيان باستخدام spss

:

العمر

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	سنة 30 من اقل	20	25,0	25,0	25,0
	سنة 40 الى 30 من	30	37,5	37,5	62,5
	سنة 40 من اكثر	30	37,5	37,5	100,0
	Total	80	100,0	100,0	

العلمي المؤهل

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ثانوي	10	12,5	12,5	12,5
	ليسانس	33	41,3	41,3	53,8
	ماستر	25	31,3	31,3	85,0
	دكتواره	12	15,0	15,0	100,0
	Total	80	100,0	100,0	

الخبرة

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	سنوات 5 من اقل	35	43,8	43,8	43,8
	سنوات 10 الى سنوات 5 من	20	25,0	25,0	68,8
	سنة 15 الى سنوات 10 من	18	22,5	22,5	91,3
	سنة 15 من اكثر	7	8,8	8,8	100,0
	Total	80	100,0	100,0	

الملحق رقم 03 : نتائج تحليل الاستبيان باستخدام spss

تتم عملية تعيين محافظ الحسابات وفق معايير موضوعية

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق	38	47,5	47,5	47,5
	محايد	28	35,0	35,0	82,5
	غير موافق	14	17,5	17,5	100,0
	Total	80	100,0	100,0	

وجود استقلالية تامة لمحافظ الحسابات أثناء أداء مهامه

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق	40	50,0	50,0	50,0
	محايد	21	26,3	26,3	76,3
	غير موافق	19	23,8	23,8	100,0
	Total	80	100,0	100,0	

وجود سرية تامة لمحافظ الحسابات بخصوص الوثائق والمستندات الثبوتية

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق	35	43,8	43,8	43,8
	محايد	26	32,5	32,5	76,3
	غير موافق	19	23,8	23,8	100,0
	Total	80	100,0	100,0	

يعمل محافظ الحسابات على تحقيق الموضوعية أثناء تأدية مهامه

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق	41	51,3	51,3	51,3
	محايد	24	30,0	30,0	81,3
	غير موافق	15	18,8	18,8	100,0
	Total	80	100,0	100,0	

الملحق رقم 04 : نتائج تحليل الاستبيان باستخدام spss

يبذل محافظ الحسابات العناية المهنية أثناء تأدية مهامه

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق	40	50,0	50,0	50,0
	محايد	25	31,3	31,3	81,3
	غير موافق	15	18,8	18,8	100,0
	Total	80	100,0	100,0	

يلتزم محافظ الحسابات بالأمانة اتجاه الأطراف ذوى العلاقة

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق	34	42,5	42,5	42,5
	محايد	30	37,5	37,5	80,0
	غير موافق	16	20,0	20,0	100,0
	Total	80	100,0	100,0	

يحرص محافظ الحسابات على تقديم المعلومات المالية في التوقيت المناسب

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق	35	43,8	43,8	43,8
	محايد	26	32,5	32,5	76,3
	غير موافق	19	23,8	23,8	100,0
	Total	80	100,0	100,0	

يحرص محافظ الحسابات على أن تكون المعلومات المالية ذات قدرة تنبؤية

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق	25	31,3	31,3	31,3
	محايد	22	27,5	27,5	58,8
	غير موافق	33	41,3	41,3	100,0
	Total	80	100,0	100,0	

الملحق رقم 05 : نتائج تحليل الاستبيان باستخدام spss

يحرص محافظ الحسابات على أن تكون المعلومات المالية ذات قدرة استرجاعية

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق	38	47,5	47,5	47,5
	محايد	24	30,0	30,0	77,5
	غير موافق	18	22,5	22,5	100,0
	Total	80	100,0	100,0	

يحرص محافظ الحسابات على توفر جميع المستندات

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق	40	50,0	50,0	50,0
	محايد	20	25,0	25,0	75,0
	غير موافق	20	25,0	25,0	100,0
	Total	80	100,0	100,0	

يحرص محافظ الحسابات على أن تكون التقارير المالية ذات غرض عام

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق	40	50,0	50,0	50,0
	محايد	26	32,5	32,5	82,5
	غير موافق	14	17,5	17,5	100,0
	Total	80	100,0	100,0	

يحرص محافظ الحسابات على أن تصف المعلومات المالية جميع الأحداث والمعاملات في المؤسسة

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق	39	48,8	48,8	48,8
	محايد	27	33,8	33,8	82,5
	غير موافق	14	17,5	17,5	100,0
	Total	80	100,0	100,0	

الملحق رقم 06 : نتائج تحليل الاستبيان باستخدام spss

يحرص محافظ الحسابات على أن تعبر المعلومات المالية عن الواقع بصدق

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق	70	87,5	87,5	87,5
	محايد	5	6,3	6,3	93,8
	غير موافق	5	6,3	6,3	100,0
	Total	80	100,0	100,0	

يحرص محافظ الحسابات على تحقيق خاصية القابلية للمقارنة بين عدة سنوات

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق	27	33,8	33,8	33,8
	محايد	38	47,5	47,5	81,3
	غير موافق	15	18,8	18,8	100,0
	Total	80	100,0	100,0	

يحرص محافظ الحسابات على تحقيق خاصية القابلية للمقارنة بين المؤسسات

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق	15	18,8	18,8	18,8
	محايد	30	37,5	37,5	56,3
	غير موافق	35	43,8	43,8	100,0
	Total	80	100,0	100,0	

يحرص محافظ الحسابات على أن تتوفر الميزانية المالية على كافة المعلومات الإلزامي الإفصاح بها

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق	40	50,0	50,0	50,0
	محايد	27	33,8	33,8	83,8
	غير موافق	13	16,3	16,3	100,0
	Total	80	100,0	100,0	

الملحق رقم 07 : نتائج تحليل الاستبيان باستخدام spss

يحرص محافظ الحسابات على أن يتوفر جدول حسابات النتائج على كافة المعلومات الإلزامي الإفصاح بها

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق	44	55,0	55,0	55,0
	محايد	30	37,5	37,5	92,5
	غير موافق	6	7,5	7,5	100,0
	Total	80	100,0	100,0	

يحرص محافظ الحسابات على أن يتوفر جدول تدفقات الخزينة على كافة المعلومات الإلزامي الإفصاح بها

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق	40	50,0	50,0	50,0
	محايد	20	25,0	25,0	75,0
	غير موافق	20	25,0	25,0	100,0
	Total	80	100,0	100,0	

يحرص محافظ الحسابات على أن تتوفر الملاحق على كافة المعلومات الإلزامي الإفصاح بها

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق	45	56,3	56,3	56,3
	محايد	25	31,3	31,3	87,5
	غير موافق	10	12,5	12,5	100,0
	Total	80	100,0	100,0	

الملحق رقم 08 : نتائج تحليل الاستبيان باستخدام spss

Statistiques

	N		Moyenne	Médiane	Ecart-type	Somme
	Valide	Manquante				
المحور الاول	80	0	1,7000	2,0000	,75305	136,00
تتم عملية تعيين محافظ الحسابات وفق معايير موضوعية	80	0	1,7375	1,5000	,82283	139,00
وجود استقلالية تامة لمحافظ الحسابات أثناء أداء مهامه	80	0	1,8000	2,0000	,80190	144,00
وجود سرية تامة لمحافظ الحسابات بخصوص الوثائق والمستندات الثبوتية	80	0	1,6750	1,0000	,77582	134,00
يعمل محافظ الحسابات على تحقيق الموضوعية أثناء تأدية مهامه	80	0	1,6875	1,5000	,77286	135,00
يبذل محافظ الحسابات العناية المهنية أثناء تأدية مهامه	80	0	1,7750	2,0000	,76266	142,00
يلتزم محافظ الحسابات بالأمانة اتجاه الأطراف ذوى العلاقة						
المحور الثاني						
يحرص محافظ الحسابات على تقديم المعلومات المالية في التوقيت المناسب	80	0	1,8000	2,0000	,80190	144,00
يحرص محافظ الحسابات على أن تكون المعلومات المالية ذات قدرة تنبؤية	80	0	2,1000	2,0000	,85091	168,00
يحرص محافظ الحسابات على أن تكون المعلومات المالية ذات قدرة استرجاعية	80	0	1,7500	2,0000	,80347	140,00
يحرص محافظ الحسابات على توفر جميع المستندات	80	0	1,7500	1,5000	,83439	140,00
يحرص محافظ الحسابات على أن تكون التقارير المالية ذات غرض عام	80	0	1,6750	1,5000	,75933	134,00
يحرص محافظ الحسابات على أن تصف المعلومات المالية جميع الأحداث والمعاملات في المؤسسة	80	0	1,6875	2,0000	,75630	135,00
يحرص محافظ الحسابات على أن تعبر المعلومات المالية عن الواقع بصدق	80	0	1,1875	1,0000	,52996	95,00
المحور الثالث						
يحرص محافظ الحسابات على تحقيق خاصية القابلية للمقارنة بين عدة سنوات .	80	0	1,8500	2,0000	,71334	148,00
يحرص محافظ الحسابات على تحقيق خاصية القابلية للمقارنة بين المؤسسات .	80	0	2,2500	2,0000	,75473	180,00
يحرص محافظ الحسابات على أن تتوفر الميزانية المالية على كافة المعلومات الإلزامي الإفصاح بها.	80	0	1,6625	1,5000	,74534	133,00
يحرص محافظ الحسابات على أن يتوفر جدول حسابات النتائج على كافة المعلومات الإلزامي الإفصاح بها .	80	0	1,5250	1,0000	,63595	122,00
يحرص محافظ الحسابات على أن يتوفر جدول تدفقات الخزينة على كافة المعلومات الإلزامي الإفصاح بها	80	0	1,7500	1,5000	,83439	140,00
يحرص محافظ الحسابات على أن تتوفر الملاحق على كافة المعلومات الإلزامي الإفصاح بها	80	0	1,5625	1,0000	,70878	125,00

الملحق رقم 09 : اختبار ثبات الاستبيان بطريقة ألفا كرونباخ

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Number d'éléments
,992	21

الفهرس

الفهرس

الإهداء	
الشكر و العرفان	
ملخص	
قائمة المحتويات	I
قائمة الجداول	III
قائمة الأشكال	IV
قائمة الملاحق	V
مقدمة	أ
الفصل الأول : الجانب النظري	1
تمهيد	2
المبحث الأول : مفهوم المراجعة في الفكر المحاسبي و المالي	1
المطلب الأول : تعريف المراجعة و أهدافها	1
الفرع الأول : تعريف المراجعة	1
الفرع الثاني : أهداف المراجعة	4
الفرع الثالث : أنواع المراجعة	9
المطلب الثاني: مبادئ و أهمية المراجعة	9
الفرع الأول : مبادئ المراجعة –	9
الفرع الثاني : أهمية المراجعة	11
المبحث الثاني : مفاهيم أساسية حول المراجع الخارجي	12
المطلب الأول : تعريف المراجع و مهامه	12
الفرع الأول : تعريف المراجع الخارجي	12
الفرع الثاني : مهام المراجع الخارجي	13
المطلب الثاني :الصفات الشخصية للمراجع الخارجي –	14
المطلب الثالث : أتعاب و مسؤوليات المراجع الخارجي	16
الفرع الأول : أتعاب المراجع الخارجي	16

الفرع الثاني : مسؤوليات المراجع الخارجي	16
المبحث الثالث مفهوم القوائم المالية	18
المطلب الأول : تعريف القوائم المالية	18
المطلب الثاني الخصائص النوعية للقوائم المالية و مستخدميها	19
الفرع الأول : خصائص النوعية للقوائم المالية –	19
الفرع الثاني : مستخدمو القوائم المالية –	20
المطلب الثالث : عرض القوائم المالية وطرق إعدادها ومبادئها المحاسبية	21
الفرع الأول : عرض القوائم المالية	21
الفرع الثاني : الترتيبات الخاصة لإعداد القوائم المالية –	23
الفرع الثالث : مبادئ المحاسبية لإعداد القوائم المالية	23
المطلب الرابع : دور المراجعين الخارجيين في توفير المصداقية للقوائم المالية	25
عرض و تحليل الدراسات السابقة	26
الفرع الأول : دراسات باللغة العربية	26
الفرع الثاني : دراسات أجنبية –	31
المطلب الثاني : المقارنة بين الدراسات	32
الفرع الأول : أوجه التشابه و الاختلاف	32
الفرع الثاني : مميزات الدراسة الحالية	34
خلاصة الفصل	35
الفصل الثاني : دراسة ميدانية	36
تمهيد	37
المبحث الأول : إعداد الاستبيان و معالجته	38
المطلب الأول : اختيار طريقة الاستبيان و إعداده	38
المطلب الثاني : مجتمع الدراسة و أدوات الاستبيان	39
المطلب الثالث : توزيع الاستبيان	40
المبحث الثاني : معالجة الاستبيان و تحليل النتائج	41
المطلب الأول : التحليل الإحصائي و الوصفي للمتغيرات الديمغرافية	41

المطلب الثاني :تحليل نتائج الاستبيان حسب البيانات الشخصية	42
المطلب الثالث : تحليل نتائج الاستبيان	45
خلاصة الفصل	53
الخاتمة	54
المراجع	58
الملاحق	62
الملحق 01	63
الملحق 02	66
الملحق 03	67
الملحق 04	68
الملحق 05	69
الملحق 06	70
الملحق 07	71
الملحق 08	72
الملحق 09	73
الفهرس	74